اليوم العالمي للمصارف

نسعى لمواكبة أحدث اساليب التكنولوجيا (حوار العدد)

المحافظ الإلكترونية ومخاطرها السيبرانية

المصارف
Al-Masarif

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١٨) نوفمبر ٢٠٢١
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects - Issue (18) November 2021

بنك التضامن
Tadhamon Bank
بنك التضامن يحتفل باليوبيل الفضي

4 ديسمبر اليوم العالمي للمصارف

December 4
اليوم العالمي للمصارف
INTERNATIONAL BANKS DAY

الشمول المالي في اليمن
الواقع والطموح

Yemen Mobile يمن موبايل ممتاز.. إتصالك أسهل
YCB البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank
natco Information Technology
YKB بنك اليمن والكويت.. يلهم المستقبل
البنك اليمني للإنشاء والتعمير Yemen Bank For Reconstruction & Development
National Bank Of Yemen
SABA ISLAMIC BANK
(BY)
بنك الأمل للتمويل الأصغر AL-AMAL MICROFINANCE BANK
CAC BANK

إستثمارات وتمويلات

إسلامية

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
الفروع الإسلامية
Islamic Branches

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي القاع - جوار أمانة العاصمة
ص.ب: 23130 - تلفون : 291751 /291755/ 291756-1-967+ فاكس : 291751-1-967+

اكسبرس
بيس
pyes EXPRESS

حوالتك في لحظات ..

بنك الإنسانية
Humanitarian Bank

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

" ليس مُجرد بنك "
بل مسئولية إجتماعية ، وشمول مالي
وقِبلة للمنظمات العاملة في المجال التنموي والإنساني

" AMB is not merely a bank "
it is rather a social responsibility, wider financial inclusion and
a destination for developmental and humanitarian organizations.

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (18) نوفمبر 2021

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى

عضوهيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنوك 06-17

الحميدي: **الالتزام بأعلى درجات الشفافية والمهنية المصرفية مكنت البنك من تحقيق جوائز عالمية**

مدين عبدالجليل: **التدريب يحتل درجة كبيرة من الأهمية في رؤيتنا الإدارية للبنك في المراحل المقبلة**

بنك الأمل يحصل على جائزتين دوليتين 11

الحمودي: **الكثير من كوادرنا باتت تدير بنوكاً محلية وتسهم في تطوير القطاع المصرفي**

13 مليار و400 مليون ريال أرباح بنك اليمن الدولي للعام 2019

فوائد الشمول المالي

كتـابـات

أهمية دراسة السوق/العملاء في نجاح تسويق المنتج

صـلاح الفـائق 14

النقود الرقمية.. الفرص والمخاطر والآفاق المستقبلية

مطهر العباسي 37

خواطر بشأن قيام سوق للأوراق المالية في اليمن

حسين قعطبي 39

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية

ضياء الحق الحبيشي 28

تحتفل دول العالم بيوم الـ 4 من ديسمبر بوصفه اليوم الذي عينته الجمعية العامة للأمم المتحدة كيوم عالمي للمصارف إقراراً وتقديراً منها للدور الهام الذي تقوم به المصارف في دعم النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة ومساندة قضايا المناخ والبيئة والقضايا المجتمعية.

اليوم العالمي للمصارف

ويتوجب علينا في هذه المناسبة العالمية أن نبرز الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف العاملة في بلادنا في تنشيط الحركة الاقتصادية وضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من غذاء ودواء ووقود في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

لقد أدركت المصارف العاملة في البلاد حجم التحديات التي تواجه الوطن والمهام الصعبة التي يتوجب عليها القيام بها في ظل ظروف عمل غير مواتية ومخاطر متعددة، فالتزمت بالوقوف إلى جانب الشعب الصامد والصابر، واستبعدت كل خيارات الانسحاب من ساحة الصمود الاقتصادي، وعقدت العزم على مواجهة التحديات والعمل دون كلل أو ملل على تقديم الخدمات الضرورية المطلوبة لاستمرار حركة النشاط الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين في كل أرجاء البلاد.

لم تكن المهمة سهلة على الإطلاق، بل كانت محفوفة بكل أصناف المخاطر والعقبات والعراقيل فقدمت المصارف، في سبيل التغلب عليها الكثير والكثير وتحملت قيادات البنوك خلالها صنوفا من المعاناة والعمل الشاق، فعلى المستوى الدولي وبسبب الأزمة السياسية التي تفاقمت إلى حرب ضروس وحصار خانق، قامت المؤسسات المالية الدولية برفع تصنيف المخاطر في البلاد مما دفع الكثير من البنوك المراسلة بالخارج إلى إغلاق حسابات البنوك اليمنية ووقف كل أشكال التعامل معها، واضطرت المصارف اليمنية إلى تحمل الكثير من الخسائر المالية والأعباء الإدارية المتزايدة الناتجة عن تلك الإجراءات العقابية دون أن تكون هي سببا في ذلك، وعلى المستوى المحلي، قدمت المؤسسات المصرفية العديد من التضحيات في سبيل الوفاء بالتزامها بالاستمرار في النشاط وتيسير سبل المعيشة أمام المواطن المغلوب على أمره، حيث تعرضت العديد من مقرات فروعها للاعتداءات المسلحة، وقتل عدد من العاملين فيها، وتعرضت أصولها لحالات من التقطع والسطو المسلح.

لقد ضربت المصارف في بلادنا مثلا يحتذى به في الالتزام المجتمعي وقدمت نموذجاً فريداً في القدرة على الصمود والاستمرار في النشاط في ظل أشد الظروف صعوبة، وتمكنت من تجاوز التحديات والقيام بدورها في دعم الاقتصاد الوطني والوفاء بالتزاماتها المجتمعية والمساهمة في تخفيف المعاناة عن المواطنين رغم كل الصعوبات والمخاطر التي تعرضت لها.

إن المصارف العاملة في اليمن هي من تستحق التكريم والإشادة والعرفان لدورها وتضحياتها في خدمة المجتمع وضمان استمرارية الحياة الكريمة له، ولا يسعنا في هذه المناسبة العالمية سوى أن ننحني تقديراً وعرفانا بدور المصارف في بلادنا وتفاني قياداتها الوطنية في تحقيق الاستقرار والسلام المجتمعي والنمو المستدام.

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

يتوجب علينا أن نبرز الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف العاملة في بلادنا في تنشيط الحركة الاقتصادية وضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين

بنك اليمن والكويت يرفع رأس ماله إلى أكثر من 11 مليار ريال

صادقت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك اليمن والكويت على زيادة رأس المال من الأرباح المرحلة كأسهم خلال السنوات 2018-2019-2020 بمبلغ 5 مليارات و700 مليون ريال، كما تمت الموافقة على عدد من المقترحات منها تعديل المادة رقم 8 من النظام الأساسي للبنك.

جاء ذلك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 21 أكتوبر 2021 للوقوف أمام العديد من القضايا التي تهم البنك ومسيرته في البناء والتنمية وذلك برئاسة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسين المسوري وبحضور عدد من ممثلي الجهات ذات العلاقة.

وفي بداية الاجتماع قدم رئيس مجلس الإدارة التهاني للجميع بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف متمنيا للجميع التوفيق والنجاح، واستعرض رئيس مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم البنك والمساهمين وذلك في إطار النجاحات التي حققها البنك خلال الفترة الماضية، والتي استطاع البنك أن يحافظ على ريادته في السوق المالية والمصرفية اليمنية رغم الحرب والحصار الذي تعيشه بلادنا وكذا الانكماش الاقتصادي العالمي نتيجة تفشي فيروس كورونا.

ويأتي هذا الاجتماع استكمالا لاجتماع الجمعية العامة السابق مطلع شهر أكتوبر والذي استعرض النجاحات المحققة في البنك والتي عكستها الأرقام التي قدمت إلى الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين للجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقد بحضور أعضاء الجمعية والذي قدمه رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ/ حسين محمد المسوري ضمن تقريره عن نشاط البنك عن الفترة من بداية عام 2016 وحتى 31 ديسمبر 2020.

وأكد الأستاذ حسين محمد المسوري في تقريره أن بنك اليمن والكويت تمكن من الإيفاء بكل التزاماته مع جميع العملاء في ظل بيئة العمل الاقتصادية القائمة واستطاع الاستمرار في مواجهة المتغيرات المحيطة بشكل ايجابي وبكفاءة ومرونة والتي كانت ركيزة لنمو البنك وأعماله خلال الأعوام السابقة.

مضيفاً بأن البنك تمكن من تحقيق المستهدفات للعام 2020وعزز من قوة وأمان البنية التحتية لضمان استمرارية الأعمال في مختلف الظروف و اطلق العديد من الخدمات وبما يخدم الاقتصاد الوطني ومنها اطلاق النظام البنكي الجديد (فليكس كيوب) لتعزيز كفاءة الأنظمة المختلفة وعمل ايضا على تكثيف استثماراته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الخدمات.

بنك التضامن يحصل على جائزة أقوى بنك إسلامي في اليمن ويحقق ارتفاعاً في إجمالي ودائع عملائه لتتجاوز 435 مليار ريال

صادقت الجمعية العمومية العادية لبنك التضامن المنعقدة صباح الأربعاء الموافق 03 نوفمبر 2021 في صنعاء، على تقرير أعمال البنك المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها.

وافتتح رئيس مجلس الإدارة الأستاذ شوقي أحمد هائل سعيد في كلمته أمام الجمعية العمومية بالتهنئة بمناسبة احتفالات مرور 25 عاماً على تأسيس البنك تحت شعار (25 عاماً من الثقة) حيث تأتي تزامنا مع احتفالات البنك في أغلب محافظات الجمهورية.

وتطرق رئيس مجلس الادارة إلى أهم المنجزات ومخرجات الأعمال الاستراتيجية للبنك والنتائج المالية، التي تحققت خلال العام 2020، حيث تم تحسين البنية الداخلية للبنك بجعلها أكثر استباقية وفاعلية وتطوير البنية المؤسسية والمعلوماتية وتوسيع الحصة السوقية وزيادة عدد العملاء ورفع مستوى رضاهم والتقدم في مستوى الخدمة المصرفية والمسئولية المجتمعية.

واستعرض رئيس مجلس الإدارة تقرير البنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، حيث ارتفعت ودائع عملاء البنك إلى مبلغ 435.8 مليار ريال مقارنة بمبلغ 428.4 مليار ريال للعام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 2% كما تمكن البنك من توزيع أرباح على ودائع عملائه في العام 2020 بإجمالي مبلغ وقدره 12.2 مليار ريال.

وبلغ إجمالي موجودات البنك 539.9 مليار ريال تقريبا في نهاية العام 2020 مقارنة بـ 547 مليار ريال في العام السابق وبانخفاض نسبته 1% تقريبا.

وفيما يخص محفظة الاستثمارات والتمويلات للبنك في نهاية العام 2020 فقد بلغت بالصافي 346 مليار ريال تقريبا مقارنة بمبلغ وقدره 368.6 مليار نهاية العام 2019 بنسبة انخفاض بلغت 6 % تقريبا.

كما حقق بنك التضامن صافي أرباح بمبلغ 948 مليون ريال للعام 2020 بنسبة انخفاض 60 % عن نتائج العام السابق والتي كانت بمبلغ 2.4 مليار ريال، حيث أوضح رئيس مجلس الإدارة بأن الانخفاض يعود إلى تدعيم البنك لمخصصات المخاطر بمبلغ 3.3 مليار ؛ وبذلك بلغت الأرباح المرحلة للبنك 1.59 مليار ريال تقريبا بعد تجنيب ما يقارب 94.9 مليون ريال والتي مثلت إضافة على حقوق الملكية لمساهمي البنك.

ونظرا لجهود البنك المستمرة والمثمرة في تحسين خدماته نحو الأفراد والشركات على حد سواء، تمكن البنك من الحصول على جائزة (The Strongest Islamic Retail Bank in Yemen 2020) المقدمة من (UK-Cambridge IFA) كأقوى بنك إسلامي يقدم خدمات متميزة للأفراد في اليمن.

HP Neverstop Laser MFP 1200w

natco
Information Technology

Mobil printing:
HP smart app

1year warranty

Print Copy Scan USB

aziza.alshootfa@natco.com.ye

01218122/3

البنك اليمني للإنشاء والتعمير ينفذ برنامجاً تدريبياً مكثفاً لموظفيه حول خدمات النقود الالكترونية

يولى البنك اليمني للإنشاء والتعمير مسألة التدريب اهمية قصوى في خطط واستراتيجية البنك خلال هذه المرحلة خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع المصرفي وكذا المنافسة الشديدة التي تشهدها البنوك في اليمن وانتقال العمل في البنوك من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الالكترونية خاصة في مجال المدفوعات الإلكترونية وبما يحقق مبدا الشمول المالي . ويسعى البنك من خلال البرامج التدريبية الذي ينفذها حاليا الى رفع مستوى الكادر الوظيفي في البنك سواء على مستوى المركز الرئيسي أو الفروع وتعريفهم في كيفية التعامل مع الصيرفة الالكترونية الحديثة وتزويدهم بالمعارف المتعلقة بخدمات النقود الالكترونية.

وفي هذا الاطار وبرعاية خاصة من الأستاذ/ حسين فضل هرهرة رئيس مجلس ادارة البنك والاخ مدين عبد الجليل مسعود مدير عام البنك دشن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يوم7نوفمبر اولى الدورات التدريبية المتعلقة بالخدمات الالكترونية وتهدف الدورة التي شارك فيها 29 موظفا من كوادر البنك الى تعريفهم بخدمة بطائق الدفع المسبق « ماستر كارد» والذي سيتم إطلاقه خلال الأيام القادمة .

وفي التدشين أكد مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير مدين عبد الجليل مسعود أهمية تنفيذ هذا البرنامج التدريبي لتنمية قدرات موظفي البنك وفروعه وتزويدهم بمعارف ومهارات ومعلومات حول تطوير الخدمات الإلكترونية.

ولفت إلى أن البنك يعتبر ضمن البنوك القليلة العاملة في اليمن التي تقدم خدمة بطائق الماستر كارد .

مدير عام البنك:
التدريب يحتل درجة كبيرة من الأهمية في رؤيتنا الإدارية للبنك في المراحل المقبلة

وكشف مدير عام البنك عن العديد من الخدمات الإلكترونية التي سيدخلها البنك إلى خط العمل المصرفي لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مجال الخدمات الإلكترونية التي تعتبر أوفر وأكثر جدوى من الخدمات التقليدية.

مؤكداً أن البنك في اطار وضع اللمسات الاخيرة لإعادة تفعيل خدمة الـ(الويسترن يونيون) والمحافظ الاليكترونية وشبكة الحوالات والتي سيتم اطلاقها خلال الفترة القريبة القادمة.

وقال: إيمانا منا بأن العنصر البشري هو أساس النهضة والتطور للمجتمع لذلك فإن أي سياسة اقتصادية ناجحة تقوم على حسن استثمار العنصر البشري ومن هذا المنطلق يحتل التدريب درجة كبيرة من الأهمية في رؤيتنا الإدارية للبنك في المراحل المقبلة .

وأضاف: نعتبر التدريب وسيلة فعالة لتنمية قدرات الموظف وتزويده بالمعلومات والأساليب الحديثة «.. مؤكدا أن عملية الترقية والتدرج الوظيفي سيتم ربطها بكفاءة وقدرات الموظف.

ووجه مركز التدريب بالبنك بإقامة الدورات النوعية التخصصية بالأعمال المصرفية، وحث المشاركين على الاستفادة من البرنامج التدريبي وتطبيق كل ما سيتلقونه من مهارات ومعارف في الواقع العملي والميداني بما يسهم في الارتقاء بخدمات البنك .

يشار إلى أن البرنامج التدريبي والذي سيتضمن العديد من الدورات برامج مكثفة حول خدمات النقود الإلكترونية والمحافظ الالكترونية ويستهدف كوادر البنك في المركز الرئيسي وفروعه.

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen

new بطاقة الدفع المسبق ماستركارد MasterCard

- إمكانية التسوق ودفع المشتريات عبر المواقع الإلكترونية
- السحب من أي صراف في العالم

vip خدمة نافذة العميل Customer Window

- خدمة للمنظمات والشركات تمكن من إدارة الحسابات

vip خدمة الكاش دليفري Cach Delivery

- قم بإرسال صورة من الشيك للإدارة المختصة في البنك وسنقوم بتوصيل المبلغ لموقعك

لمزيد من المعلومات الإتصال بالرقم المجاني 8000022

www.ybrdye.com

بحضور رسمي ونقابي ومجتمعي..

كاك بنك الإسلامي يشارك في مؤتمر رابط العلمي والمعرض الأول للتوجيه المهني المترافق معه

شارك كاك بنك الإسلامي في فعاليات مؤتمر رابط التفاعلي والمعرض الأول للتوجيه المهني بتاريخ 2021/11/7، الخاص بالربط بين القطاعات الخدمية والصناعية والإنتاجية والتقنية من جهة والمؤسسات العلمية والفنية والبحثية من جهة أخرى، ونظمته الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالشراكة مع فريق رابط، ومجموعة من الداعمين، تحت شعار "معا للتنمية المستدامة".

ويأتي المؤتمر متوجا لست ورش عمل استباقية، عقدت خلال الفترة من 23-28 أكتوبر الماضي، شملت كل منها قطاعاً من قطاعات التنمية المستدامة، وحضرها ممثلون عن القطاعات الخدمية والإنتاجية والصناعية والتقنية والمؤسسات والوزارات والجامعات ومراكز الأبحاث.

وتضمنت ورشة العمل أوراق عمل علمية مختلفة ودراسات حول تحديد الفجوة بين سوق العمل ومخرجات التعليم، وحلول لهذه المشكلات، وقد تم تشكيل لجنة علمية لدراسة الأوراق وإعداد ملخص بالتوصيات، عرضت في المؤتمر وتم مناقشة أولى أوراق العمل عن دور القطاع المالي والمصرفي، والذي ترأس ورشة العمل كاك بنك الإسلامي ممثلا بالدكتور مفضل عبدالجليل الوزير، مدير الفروع والتسويق بكاك الاسلامي، وتم فيها مناقشة هدف الملتقى العام لمخرجات التعليم واحتياج سوق العمل المصرفي

وفي المؤتمر أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية الدكتور حسين مقبولي ضرورة توظيف العلوم والتكنولوجيا لبناء اقتصاد قوي وتنمية مستدامة وأن تطوير المناهج التعليمية وتحقيق الموائمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم كفيل بتعزيز التنمية في البلاد والدفع بعجلة الاقتصاد نحو التطور.

وأشار نائب رئيس الهيئة الدكتور عبد العزيز الحوري إلى أن المؤتمر يهدف إلى تعزيز الشراكة والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وكذا المؤسسات التعليمية والبحثية من أجل موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

وذكر أن الهيئة قامت بإنشاء رابط واقعي لخلق صلة بين الطلاب والباحثين في الجامعات الحكومية والأهلية وكليات المجتمع والمعاهد التقنية والفنية وبين الوحدات الإنتاجية والصناعية والخدمية حتى تلبي مخرجات التعليم متطلبات سوق العمل المحلي.

من جانبه أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حسين حازب ضرورة الاهتمام بالمبدعين والكوادر المؤهلة وتوفير الإمكانيات لهم من أجل خدمة الوطن في شتى المجالات.

وشدد حازب على ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

بعد ذلك قدّم الدكتور ناصر القدمي رئيس اللجنة العلمية لرابط، التوصيات التي تم استخلاصها من قبل اللجنة والتي شملت مجموعة من الخطوات التنفيذية، التي يمكن العمل عليها بحسب مهام كل جهة وبالشراكة والتكامل بين القطاعات ذات العلاقة.

وفي اختتام المؤتمر كرّمت الهيئة العليا للعلوم والابتكار وملتقى رابط واللجنة العلمية كاك بنك الإسلامي على رعاية الفعالية والمشاركة بورقة عمل بعنوان (البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة) .

أيضا قام فريق ملتقى رابط التفاعلي ممثلة بالأستاذة خديجة الجحافي المدير التنفيذي لرابط بزيارة البنك وتقديم درع ملتقى رابط وكلمة شكر على حسن تعاون كاك بنك الإسلامي وإيمانهم بفريق رابط التفاعلي وتشجيعهم الدائم خلال هذه الرحلة الطويلة والشاقة لإعداد وتجهيز الفعالية حيث كان حافزاً للاستمرار والمضي قدماً رغم كل العواصف.

تسلم الدرع الأستاذ عادل محمد الكبسي المدير التنفيذي لكاك الإسلامي الذي بدوره أوضح أهمية دور الشباب الخريجين من مختلف الجامعات والمعاهد التقنية في بناء الأوطان ونهضتها ولمعرفتهم باحتياجات السوق من المهارات المميزة للخمس السنوات القادمة، ولأهمية هذا الموضوع كاك الإسلامي شارك في الملتقى ومؤتمر رابط التفاعلي بالشراكة مع الهيئة العليا للعلوم والابتكار.

حضر المؤتمر وزير الصناعة والتجارة اللواء/ عبد الوهاب الدرة، ووزير الخدمة المدنية أ. سليم مغلس، وأمين العاصمة أ. حمود عباد، وعدد كبير من المعنيين والمختصين وكبار الضيوف والشخصيات من مختلف الجهات المعنية.

المنتدى العالمي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمنح بنك الأمل للتمويل الأصغر جائزتين دوليتين

أعلن المنتدى العالمي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (The Global SME Finance) عن فوز بنك الأمل للتمويل الأصغر بجائزتين دوليتين بتقدير مشرف وبامتياز للعام 2021م من المؤسسة الدولية للتنمية (IFC) وبتصديق من الشراكة العالمية للشمول المالي GPFI، تقديرا لجهود بنك الأمل كمؤسسة مالية متميزة في تقديم منتجات وخدمات استثنائية لعملائه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. وتمثلت الجائزة الأولى للبنك كأفضل بنك لرائدات الأعمال، واللاتي يعمل البنك على دعمهن ضمن الفئات الرئيسية التي يستهدفها في اليمن، والجائزة الثانية في مجال ابتكار المنتجات التي تساعد عملاءه على التميز.

تُمنح جوائز Global SME Finance للمؤسسات المالية التي أطلقت بنجاح منتج أو خدمة مبتكرة لعملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي حققت نتائج ملموسة في توسيع نطاق التمويل لتلك المشاريع، وأظهرت التزامها بخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة؛ إذ يتم اختيار فئة

أفضل بنك لرائدات الأعمال كل عام بالشراكة مع مبادرة الخدمات المصرفية الخاصة بالمرأة من مؤسسة التمويل الدولية IFC Banking on Women.

نظمت هذه الجوائز مؤسسة التمويل الدولية عضو مجموعة البنك الدولي، وكذا منتدى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمعتمد من قبل الشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين (GPFI)، حيث تحتفل (جائزة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العالمية) بالإنجازات البارزة

للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات وخدمات استثنائية لعملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يعكس حصول بنك الأمل للتمويل الأصغر على هاتين الجائزتين الرفيعتين المستوى المتقدم الذي وصل إليه البنك في مجال تقديم الخدمات المالية لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والصغرى وأصبح يشار إليه كمؤسسة مالية متميزة ورائدة على المستوى المحلي والدولي.

بنك الأمل يعرض تجربته الأكثر نجاحاً أمام محافظ البنك المركزي العراقي

في إطار تبادل الخبرات والتعاون في القطاع المالي العربي؛ عقد الخميس 21 أكتوبر 2021 مؤتمر مرئي تحت رعاية برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، حيث جمع المؤتمر وفد من البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية الخاصة برئاسة محافظ البنك المركزي العراقي، ونائب محافظ البنك العراقي. بالإضافة إلى جميع المدراء التنفيذيين لبنوك الأجفند في الوطن العربي.

حيث تم عرض تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن ونجاحاته باعتباره التجربة الأمثل لتحقيق الشمول المالي والوصول إلى الفئات المستهدفة بخدمات البنك. بالإضافة إلى عرض تجربته في التحول الرقمي للخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه. حيث حقق هذا التحول نجاحات كبيرة على المستوى الوطني مما مكنه من نقل هذه التجربة لبنك الإبداع للتمويل الأصغر في السودان.

كاك بنك ينظم برنامجاً تدريبياً حول الثقافة المصرفية الشاملة لطلاب جامعة عمران

نظم كاك بنك برنامجاً تدريبياً حول الثقافة المصرفية الشاملة لطلاب جامعة عمران.هدف البرنامج على مدى يومين إلى رفد (44) متدرب ومتدربة من طلاب جامعة عمران- كلية الأعمال- تخصص محاسبة ومصارف قسم اللغة الإنجليزية بمهارات ومعارف في جوانب الثقافة المصرفية لتحقيق الربط بين التحصيل العلمي والواقع العملي وتهيئتهم للعمل بالقطاع المصرفي.

وفي الاختتام أكد مدير إدارة التدريب وتطوير الأداء محمد سعيد المقطري حرص البنك على تقديم مثل هذه الورش والدورات انطلاقا من المسئولية الاجتماعية للبنك وتعزيزاً للمعلومات والمفاهيم العلمية لدى الطلاب وربطها بالجانب العملي لتعزيز قدرات الطلبة.

وأشار إلى أهمية تنمية وتطوير قدرات الشباب وصقلها بالخبرات العملية رفداً للخبرات المهنية في مجال العمل المصرفي وبما يحقق مجموعة من الأهداف للطلاب الخريجين .

من جهته ثمن الدكتور نبيل العلفي دور البنك الرائد في الجانب العملي كدعم للجانب الأكاديمي .. مؤكدا ضرورة استمرار التنسيق بين الجامعة والبنك في تنفيذ البرامج التدريبية العملية للطلاب وبما يسهم في تعزيز وتنمية قدراتهم وتأهيلهم لسوق العمل بالشكل الافضل.

وفي ختام الدورة التي اقيمت بمركز التدريب المصرفي بالبنك تم تكريم المشاركين والمشاركات بشهائد المشاركة من قبل الدكتور نبيل العلفي، والدكتور حسام حنش، من جامعة عمران، ومن البنك الدكتور مصطفى حميد- مدير فرع الإمام الشوكاني والأخ/ محمد سعيد المقطري- مدير إدارة التدريب وتطوير الأداء، والأخ/ يحيى ربيد-مدير فرع عمران، والأخ/ صخر عبدالشكور- مدير إدارة العمليات والعلاقات الدولية.

مصرف اليمن البحرين الشامل يستعرض خدماته في معرض (شو) لدعم مشاريع رواد الأعمال

استعرض مصرف اليمن البحرين الشامل خدماته لزوار معرض (شو آي كان) لدعم مشاريع رواد الأعمال .

تضمن العرض نبذة عن خدمة تمويلات الشامل وخدمة المحفظة الإلكترونية شامل موني وغيرها من الخدمات التي يقدمها المصرف .

وكان المصرف شارك في المعرض الذي تنظمه شركة "شو آي كان" لصناعة المعارض وتنظيم المؤتمرات وتم تدشينه يوم الاثنين الموافق 15 نوفمبر 2021 في العاصمة صنعاء بمشاركة العديد من رواد الأعمال والجهات الرسمية والخاصة بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور ووزير الصناعة والتجارة عبدالوهاب الدرة وعدد من الوزراء وممثلي القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

مصرف اليمن البحرين الشامل شارك مشاركة فاعلة في هذا المعرض دعما لمثل هذه الأنشطة التي تهدف لمساندة المشاريع التنموية لقطاع الشباب وتحقيق التنمية المستدامة.

حضر الافتتاح الأستاذ أمين محمد الريمي مساعد المدير العام لشؤون مساندة الفروع، والأخ حبيب العزب، مدير إدارة التسويق، والأخ علي النقيب، مدير إدارة النقود الإلكترونية، والأخ محمد الويسي، رئيس وحدة التمويل الأصغر.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

محفظة

mobile money
موبايل موني

بنك .. بمحفظتك

سدد التزاماتك
للضرائب والجمارك

الرقم المجاني
8003033

facebook.com/mobilemoney.ye

Available on the Google Play

> **يعتبر المنتج نقطة الاتصال بين المؤسسة والعميل وتمثل معرفة احتياج العميل نقطة ارتكاز لنجاح المؤسسة لكن للأسف فإن الواقع المشاهد يشير إلى أن كثيراً من المؤسسات تقدم منتجاتها وفق تقدير رب العمل أو ما يسمى بالدفع Pull لهذا نرى أن عدداً من المؤسسات تندثر في مراحلها الأولى أو في بدايات مرحلة النضج.**

أهمية دراسة السوق / العملاء في نجاح تسويق المنتج

لقد أسهمت التكنولوجيا والانترنت في تطوير مفهوم العميل تجاه المنتج فالجودة والخدمات المصاحبة هي الأساس في الاختيار في حين أن مفهوم المنافسة السعرية أصبح أمراً ثانوياً في اتخاذ قرار الشراء.

وفي ظل توسع قطاعات الأعمال في تقديم منتجاتها لفئات مختلفة أصبح موضوع دراسة السوق/ العملاء عنصراً أساسياً في إنشاء وتقديم وتطوير وتقييم المنتج.

وسنحاول هنا أن نتحدث عن أهمية دراسة السوق/ العملاء و مراحلها حيث تتمثل في مرحلة انشاء المنتج والتي تساعد فيها دراسة السوق/ فئات العملاء على توفير الوقت والجهد في التركيز على الفئة المستهدفة والاحتياج الفعلي Pain، ودراسة باقي الخطوات المتعلقة بالاستثمار في بناء منتج يحقق الاشباع Gain من عدمه.

صلاح الفائق *

وعادة ما يتم في هذه المرحلة دراسة عدة عوامل على سبيل المثال: العوامل الديموغرافية مثل الكثافة السكانية، الفئات السنية، التركيبة السكانية (ذكور-اناث-شباب-أطفال)،المستوى الثقافي والتعليمي، مستوى الدخل – العوامل السيكولوجية مثل القيم، الاهتمامات، الآراء والعناصر المتعلقة بسلوك المستهلك-دراسة القطاعات الاقتصادية من حيث حجم مؤسسات الاعمال والأنشطة، مناطق التركز - العوامل الاجتماعية مثل العادات والتقاليد التي تعتبر قوانين غير معلنة في نجاح وتكييف المنتج في السوق- المنافسين أو السلع البديلة.

بينما تتمثل المرحلة التالية في تقديم المنتج والذي يساعد دراسة السوق/ العملاء على تركيز الجهود التسويقية في الفئة المستهدفة وتحديد قنوات التوزيع الأمثل، ومعرفة نقاط القوة والضعف في المنتج المقدم من خلال ردود فعل العملاء وخاصة المغامرين كمدخل لتطوير المنتج ويمكن تنفيذ هذا النوع من الدراسة من خلال معدلات الاستخدام- التغذية المرتدة للمشاكل التي تواجه العملاء في استخدام المنتج- المقترحات المقدمة من المشترين(الوكلاء) أو مستخدمي المنتج النهائيين .

بينما تساعد المرحلة التي تليها وهي مرحلة تطوير المنتج على تطوير استخدامات المنتج واستيعاب عملاء جدد أو المتابعين من خلال الإضافات للخدمات بما يسهم في تقديم عرض مناسب لكل فئة، وفي هذا السياق تعتبر الإحصاءات والتقارير الخاصة بمعدلات الاستخدام للمنتجات المطورة- معدل النمو في اعداد العملاء الجدد-معدلات الشكاوى المقدمة في المنتج- الحصة السوقية- الخدمات المقدمة من المنافسين الجدد.

وفي مرحلة الاستقرار فإن البعض يعتقد أن الحصول على حصة سوقية كبيرة قد تجعله في مأمن من تغير ولاء العملاء، وهذا مفهوم خاطئ وقد يتسبب في دخول المؤسسة مرحلة الانحدار كما حدث مع شركة الهواتف نوكيا التي كانت تؤمن باستطلاعات رضاء العملاء عن المنتج دون محاول تطوير تجربة العميل أو Customer Journey والتي افضت إلى نهاية غير متوقعة لإمبراطورية تكنولوجيا الهواتف في العقد الأول من القرن الحالي. وتعتبر دراسات الحصة السوقية- دراسة المنافسين- ودراسات تحسين تجربة العميل من خلال الابتكار جيدة في هذه المرحلة لضمان البقاء في السوق.

للعام الرابع عشر على التوالي..

السحب على جوائز برنامج جواهر التجاري لشهري سبتمبر وأكتوبر 2021

أجرى البنك التجاري اليمني، السحب التاسع لجوائز برنامج جواهر التجاري، عن شهر سبتمبر وذلك يوم الخميس 7 أكتوبر 2021، وحالف الحظ بالفوز بسيارة ماركة (فيات 500) عميل البنك شبير حسن راشد ضرام- فرع الملكة أروى، عن فئة الرجال، فيما فازت عميلة البنك إشراق عبدالله دحان حماد - الفرع الرئيسي، عن فئة النساء (حواء) بسيارة فيات 500.

وفي السحب العاشر عن شهر أكتوبر 2021، المقام يوم الاثنين 15 نوفمبر 2021م، فاز بسيارة ماركة (فيات500) عميل البنك محمد عبده سعيد محمد غالب- فرع تعز، عن فئة الرجال، وعميلة البنك آمال هدار أحمد عوض باصهي- الفرع الرئيسي، عن فئة النساء، بسيارة فيات500.

وكان عميل البنك لفرع الملكة أروى بمحافظة عدن ربيع سعيد عمر بن عمرو، قد فاز بشقة الأحلام الأولى للعام 2021، في السحب الذي جرى في الـ30 من نوفمبر فيما لا تزال الشقة الثانية في انتظار سعيد الحظ.

ويتم السحب على جوائز برنامج جواهر التجاري عن طريق الاقتراع الآلي وبصورة عشوائية لاختيار الفائزين بالجوائز، ولا يشترط توريد المبالغ دفعة واحدة ويمكن الوصول إلى الحد الأدنى على الأقل للرصيد المطلوب بالتوريد التدريجي في حساب جواهر التجاري، ولن تحتسب النقاط ولن يتم تأهل الحساب للدخول في السحب إلا بعد الوصول إلى الحد الأدنى للرصيد .

المشارك في البرنامج بإمكانه الحصول على تسهيل بنكي بالريال اليمني بضمان رصيده في حساب جواهر التجاري وفي حدود 70% من إجمالي الرصيد.

ويقدم البنك التجاري اليمني خلال العام 2021 عبر برنامج جواهر التجاري شقتي أحلام، منتصف ونهاية العام، و24 سيارة فيات 500 بواقع سيارتين شهريا، ومبلغ 50.000 لاثنين من عملاء البنك التجاري ومشتركة من عميلات حواء، ومبلغ 30.000 ريال لـ5 من الفائزين من الذكور وثلاث من الإناث، وعشرة آلاف ريال لعدد 75 من الذكور والإناث، في كل سحب شهري على مدار العام.

يذكر أن البنك التجاري اليمني يعد أول بنك تجاري في اليمن، وأنشئ بعد الوحدة اليمنية المباركة بموجب قرار البنك المركزي اليمني رقم (2783) بتاريخ 28/1/1993، وفاز بالجائزة الدولية The Banker من العاصمة البريطانية لندن كأفضل بنك في اليمن لخمس سنوات متتالية (2008م-2009م – 2010م 2011-م2012-م).

جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

جـــدد حلـــمـــك مع

جواهر التجاري

شقق الأحلام

شقتان خـــلال العـــام

24 سيارة خلال العام

وآلاف الجوائز النقدية الأخرى

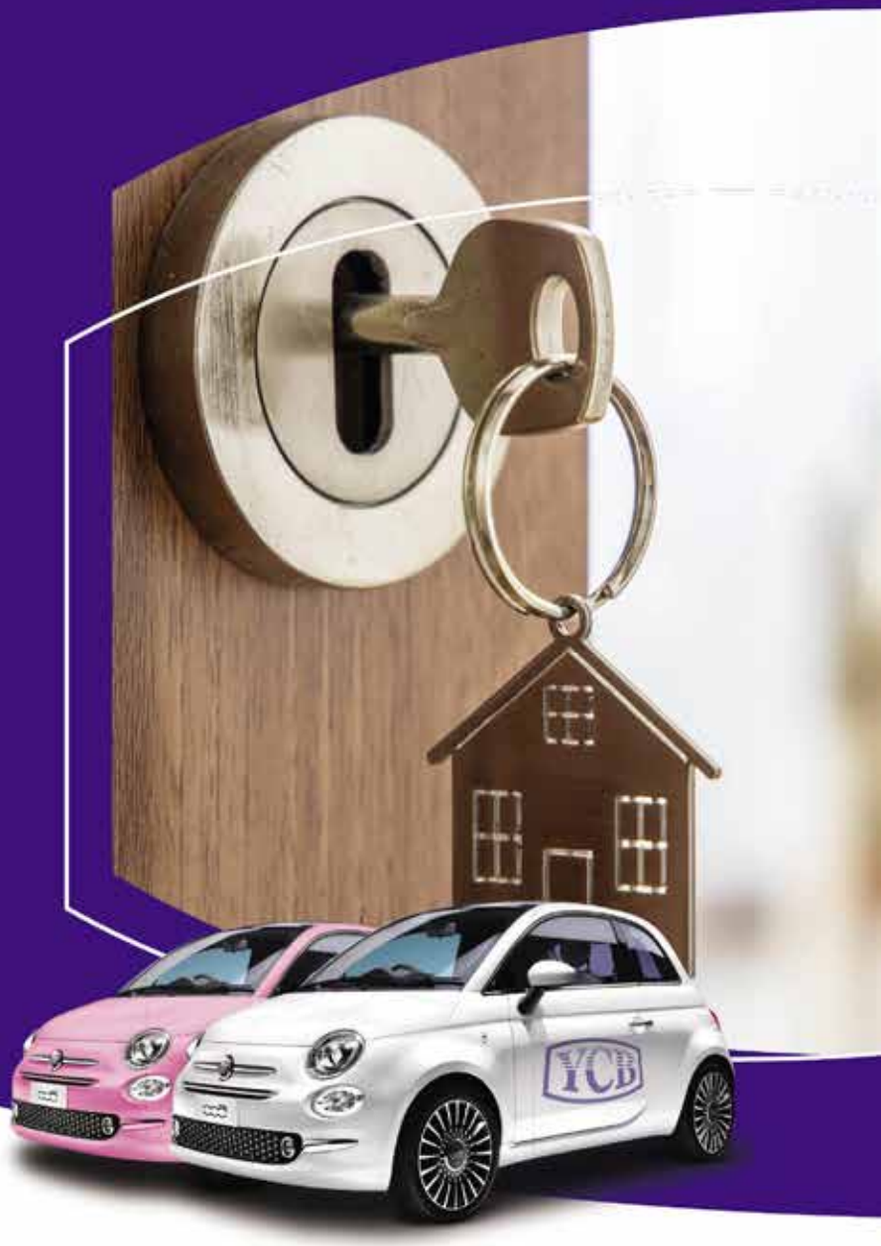

YCB

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

الرقم المجاني 8008000

الرقم الثابت 01299988

بنك سبأ يرعى أكثر من 15 ألف من خريجي التعليم العالي والجامعي والمتوسط خلال العام 2021

كرمت العديد من المبادرات المجتمعية والفعاليات الطلابية والمؤسسات التعليمية والجامعات في مختلف ربوع اليمن بنك سبأ الإسلامي بشهادات شكر وتقدير لجهوده وإسهاماته في إنجاح الفعاليات المجتمعية والطلابية، التي أقيمت خلال العام الحالي 2021، وذلك من خلال الرعاية والدعم الذي قدمه البنك لهم، الذي شمل أكثر من 15 ألف خريج وخريجة، مشيدين بالدور التنموي الملموس للبنك خلال ربع قرن من إنشائه، متمنين له المزيد من التميز والازدهار.

وفي سياق ذلك صرح الأخ عبده أحمد الصياد، مدير قطاع التمويل والاستثمار في بنك سبأ إن رعاية البنك لمثل هذه الفعاليات وغيرها تأتي في إطار مسئولية البنك الاجتماعية، التي تعتبر أحد العناصر الرئيسية التي يوليها أعلى الاهتمام في خططه وأهدافه وبرامجه.

وأكد الصياد حرص البنك المستمر بالمساهمة في تقديم الدعم والرعاية للفعاليات والمبادرات والأنشطة المجتمعية الفاعلة جنباً إلى جنب مع برامج البنك التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع الشباب والمرأة، بشروط ميسرة لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض الشامل بالوطن والإنسان.

> **مدير قطاع التمويل والاستثمار: المسؤولية الاجتماعية ورعاية الفعاليات أحد العناصر الرئيسية التي يوليها البنك أعلى الاهتمام في خططه وبرامجه**

13 مليار و400 مليون ريال أرباح بنك اليمن الدولي للعام 2019

أقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لبنك اليمن الدولي في اجتماعها يوم 5 ديسمبر برئاسة رئيس مجلس الإدارة كمال الجبري رفع رأس مال البنك بمبلغ 5 مليارات ريال ليصبح إجمالي راسمال البنك 21 ونصف المليار ريال .

كما أقرت الجمعية إضافة 8 مليار و400 مليون ريال الى الاحتياطي العام للبنك.

وصادقت على البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك عن السنة المالية المنتهية ديسمبر 2019 .

وفي الاجتماع رحب رئيس مجلس إدارة البنك بأعضاء مجلس الادارة والمساهمين .. لافتاً إلى أهمية الاجتماع لمناقشة جملة من المواضيع المتعلقة بنشاط البنك وجهود التطوير والتحديث لمواجهة المنافسة الحادة وكسب رضاء العملاء.

وقال تقرير رئيس مجلس الإدارة أن أرباح البنك بعد الضرائب والاحتياطي القانوني بلغت 13 مليار و400 مليون ريال للسنة المالية المنتهية ديسمبر 2019 مقابل ٧ مليار و600 مليون ريال في العام 2018 .

ولفت التقرير إلى أن إجمالي أصول البنك وصلت بنهاية العام 2019 إلى 702 مليار ريال فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء بنهاية العام 2019 إلى 496 مليار ريال مقارنة ب 489 مليار ريال نهاية 2018.

واستعرض التقرير استراتيجية البنك وما تضمنته من مشاريع تطويرية شملت تطوير وتحديث نظام البنكي (core banking) بما يواكب أحدث التطورات في ذات المجال وتحديث دليل الحوكمة ودليل السياسات والإجراءات بما يتماشى مع تطبيق أعلى المعايير إضافة إلى العمل على مشروع المحفظة الالكترونية (الدولي موني) التي تم تشغيلها تجريبياً وتجهيز خدمة الحوالات المحلية (الدولي اكسبرس) التي ستطلق في القريب العاجل.

وتناول التقرير جهود البنك في جانب الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتعزيز سياساته وإجراءاته في دعم تطبيق متطلبات الامتثال في هذا المجال، وبما يؤدي إلى تعزيز قدرات البنك وزيادة ثقة العالم الخارجي في القطاع المصرفي اليمني بشكل عام وكذا تسجيل بعض موظفي البنك للحصول على شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (acams) وهي أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدريب وتأهيل كوادره في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتدريب والتأهيل اوضح التقرير أنه تم تنفيذ برامج تدريبية لوكلاء البنك في خدمات الويسترن يونيون لتدريبهم وتأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتعزيز متطلبات الامتثال للبنك وبما يتلاءم مع المتطلبات الدولية ويؤدي إلى رفع كفاءة العمل المصرفي في البنك وفي القطاع المصرفي بشكل عام اضافة الى تدريب عدد كبير من خريجي الجامعات اليمنية على مختلف الأنشطة التي تدار في البنك، بهدف تأهيلهم للخروج إلى سوق العمل بكفاءة مسبقة.

وقال: إن البنك يعمل على تعزيز جهوده نحو المسئولية المجتمعية من خلال انشطته المختلفة في الاقراض وفتح الاعتمادات المستندية وخدمات الحوالات المالية الخارجية للشركات التجارية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن اليمني كما يستمر البنك في كونه شريكا مع المنظمات الدولية في استقطاب الحوالات الخارجية للمنظمات وتقديم خدمات الحوالات للمستفيدين من تلك المنظمات وكذلك توفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية تشغيل هذه المنظمات، معززا بذلك مساهمته في ضمان استمرارية تنفيذ مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار في كافة انحاء البلاد.

وأكد التقرير أن تحقيق النجاحات تمت بفضل إدخال التقنيات الجديدة والعمل الدؤوب للادارة التنفيذية ومجلس الإدارة والموظفين.

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الادارة ومدير عام البنك عمر راشد ومندوبي البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة.

المدير العام الرئيس التنفيذي للبنك التجاري اليمني ربيع الحميدي لـ(المصارف):

الالتزام بأعلى درجات الشفافية والمهنية المصرفية مكنت البنك من تحقيق جوائز عالمية

يُعد البنك التجاري اليمني من أوائل البنوك التي ساهمت وبشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية في البلد، ومنذ تأسيسه يحرص على تجسيد الشراكة المجتمعية وتقديم أفضل الخدمات لعملائه، إلى جانب ما يقوم به من أجل تنمية القطاع المصرفي.
خطوات ثابتة لهذا البنك مكنته من الفوز بالجائزة الدولية THE BANKER من العاصمة البريطانية لندن كأفضل بنك في اليمن لخمس سنوات متتالية والتي تمنح وفق معايير مهنية عالمية..
مجلة المصارف خصصت حوار هذا العدد مع الأستاذ/ ربيع الحميدي المدير العام الرئيس التنفيذي للبنك التجاري اليمني، والذي تحدث عن تجربة مميزة لبنك أسهم بفاعلية في القطاع المصرفي.. إلى تفاصيل الحوار:

لقاء/ فؤاد أحمد يحيى

يعتبر البنك التجاري أول بنك أنشئ بعد تحقيق الوحدة المباركة، ما الذي قدمه البنك لدعم القطاع التجاري والإستثماري و التنمية في البلد؟.

ساهم البنك التجاري اليمني في تمويل الكثير من مشاريع البنية التحتية من خلال التمويلات والتسهيلات والخدمات المصرفية المتميزة المقدمة للعديد من الشركات والمؤسسات والمقاولين والأفراد في الجمهورية اليمنية، وكذلك تمويل العديد من القطاعات التجارية والصناعية والخدمية والزراعية والاستثمارية مما جعل البنك التجاري اليمني من أوائل البنوك التي ساهمت وبشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية في اليمن وكان ومازال لهذه المشاريع بصمات واضحة و متميزة حتى الآن.

منافسة لتقديم الأفضل

المنافسة كبيرة في القطاع المصرفي لتقديم أفضل الخدمات.. ما الذي حققه البنك في هذا الإطار؟.

نعم هناك منافسة في القطاع المصرفي اليمني والبنك التجاري اليمني ينتهج سياسة التميز النوعي بالكيف وليس بالكم، ملتزماً بأعلى درجات الشفافية والالتزام والمهنية المصرفية.

كما تصدر البنك التجاري اليمني، وكانت له الأسبقية في إطلاق العديد من الخدمات المصرفية على مستوى اليمن والمنطقة العربية، وعلى سبيل المثال أطلق البنك التجاري اليمني في العام 2007 خدمة أول بنك جوال Mobile Bank في الشرق الأوسط وأول صراف آلي متنقل Mobile ATM وتأسيس أول شركة للبطاقات وخدمات الدفع بتجهيزات متكاملة وبكوادر يمنية مؤهلة، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية الاستثنائية الأخرى، كما فاز البنك التجاري اليمني بالجائزة الدولية THE BANKER من العاصمة البريطانية لندن كأفضل بنك في اليمن لخمس سنوات متتالية وفق معايير مهنية عالمية.

الأستاذ/ ربيع الحميدي

والبنك التجاري اليمني كان وما يزال مستمراً في تقديم أفضل الخدمات المصرفية الاستثنائية وفى الفترة القريبة القادمة ستكون هناك مفاجآت كثيرة في تقديم خدمات الكترونية نوعية تم تجهيزها وتمر حالياً بمراحل الاختبار والتجربة، فضلاً عن تميزه بوجود كوادر مصرفية محترفة ذات خبرات عالية تتمتع بأعلى مستويات الكفاءة والتأهيل والقيم المهنية.

حجر الأساس

ما مدى اهتمام البنك بتنمية الكادر البشري خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع المصرفي الذي يحتاج إلى كادر بشري مؤهل؟.

يؤمن البنك التجاري اليمني، بأن العنصر البشري هو حجر الأساس والمورد الأهم الذي يعتمد عليه البنك في تحقيق أهدافه، والنهوض بالبنك نحو الرقي والتطور المأمول، ومن هذا المنطلق وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع وغير المسبوق الذي يشهده القطاع المصرفي والتنافس على تقديم خدمات مصرفية مواكبة للتطورات التقنية الحديثة، فإن البنك يولي اهتماما خاصاً في استقطاب وتدريب وتأهيل الكادر البشري في مجال التعليم الآلي، وتحليل البيانات والإلمام بمهارات استخدام التطبيقات الذكية، وتطويرها بما يساعد في توظيف التكنولوجيا في إنشاء روابط متكاملة بين القوى العاملة، والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وتسخيرها بما يخدم مصالح البنك وعملائه.

المسؤولية الاجتماعية

ماذا قدم البنك في إطار الخدمة المجتمعية ؟ .

ساهم البنك التجاري اليمني وبشكل كبير في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم عدد غير محدود من الأنشطة، والفعاليات، والأعمال المرتبطة بالخدمات المجتمعية والدعم المجتمعي إيماناً بأنه جزء من المجتمع اليمني من خلال المساهمة في تلبية احتياجات وأولويات المجتمع، والتي تشتمل على الدعم في القطاع الصحي ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام والتعاون مع عدد من المؤسسات غير الهادفة للربح في كل من هذه المجالات والمشاركة بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج والأنشطة الهادفة لتحقيق الأثر المستدام للمستفيدين في قطاعات المجتمع.

مكافحة غسل الأموال

الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟. كيف تتعاملون مع هذا الملف؟.

يولي البنك ملف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية كبيرة حيث يعمل كل ما بوسعه للوصول إلى الالتزام بأعلى معايير مكافحة الجريمة المالية، التي تشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة الرشوة والفساد والتحايل، وغيرها من أفعال الجريمة الواقعة تحت طائلة العقاب، حيث أن قواعد البنك تقضي بأن يتقيد كل موظفي البنك بهذه المعايير وتقضي بعقوبات إدارية وقانونية رادعة لمن يتخلف عن تطبيقها، فجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم المنظمة التي تقوم على هدم اقتصاديات الشعوب ومن الجرائم الخطرة التي تؤثر سلباً على النشاط المالي والمصرفي والاقتصادي للبلاد، وجريمة منظمة تتعدى حدود الدول، وتأثيراتها السلبية لا تنحصر على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما تمتد لتشمل الجوانب الأمنية والاجتماعية والسياسية وبشكل عام تضر بأمن وسلامة البلاد، فمنذ صدور قانون مكافحة غسل الأموال سنة 2003، وضع البنك على عاتقه مسؤولية مواجهة مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها خلال جملة من الإجراءات والخطوات، ابتداء بإنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال؛ لحماية البنك من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال التي تتطور مع التطورات التي يشهدها العالم وقام بتأسيس نظام متكامل لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب من خلال تعيين مسؤول التزام وتوفير الأنظمة التي تلبي متطلبات مكافحة الجرائم المالية بالإضافة إلى إنشاء السياسات والإجراءات والنماذج وتدريب كافة الموظفين وإصدار التعاميم والتعليمات ذات الصلة.

وباعتبار الإنسان هو الركيزة الاساسية لتحقيق أهداف نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك فقد قام البنك بتوفير التدريب العالي والاحترافي لموظفي إدارة الالتزام حتى بات لدينا كوادر مؤهلة حاصلة على شهادة الـ CAMS وهي شهادة أخصائي معتمد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يحرص البنك على إقامة دورات تدريبية تنشيطية لكافة موظفي البنك، بحيث يحصل جميع الموظفين في البنك على ما لا يقل عن دورة تدريبية واحدة خلال العام.

وباعتبار النظام الآلي وسيلة أساسية لإنجاح برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد قام البنك بشراء نظام آلي خاص بذلك، وعمل على تطوير منهج مستند على المخاطر لمراقبة العمليات المالية بما يتناسب مع نوع النشاط ونوع العمليات المصرفية ونوع العملاء وتطبيق حزمة من السياسات والإجراءات المستندة على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/1) والقوانين والمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF وإرشادات بازل ومجموعة Wolfsberg وغيرها من التشريعات والإرشادات الدولية ذات الصلة.

بفضل الجهود التي طبقها البنك التجاري اليمني وبحمد الله لم يتعرض البنك لأي عقوبات داخلية أو خارجية ذات صلة بغسل الأموال وتمويل الارهاب بالإضافة إلى أن حسابات البنك التجاري طرف البنوك المراسلة وعلاقة البنوك المراسلة مع البنك استمرت في ظل الظروف التي تمر بها البلد.

نسعى لمواكبة أحدث أساليب التكنولوجيا لمواكبة احتياجات السوق المصرفي

نقوم بدعم القطاعات التنموية والاستثمارية التي تعمل على تحسين الواقع الاقتصادي للمواطن والوطن

جواهر التجاري

ماذا يمكن الحديث عن برنامج جواهر التجاري؟.

ساهم برنامج جواهر التجاري وعلى مدار ما يقارب 14 عاماً في تحقيق الأحلام ورسم السعادة في قلوب آلاف المواطنين في اليمن من خلال تحقيق أحلامهم بامتلاك منزل الأحلام أو سيارة الأحلام، ومنذ بداية انطلاقة البرنامج تم توزيع أكثر من خمسمائة سيارة من الماركات العالمية الفاخرة وعشرات الفلل والشقق السكنية التي كانت بمثابة أحلام للكثير، كما ساهم برنامج جواهر بشكل غير مباشر كنوع من انواع المساهمة المجتمعية لحل أزمة السكن والمواصلات لكثير من الناس، ومازال هناك المزيد من الأحلام التي ستتحقق والسعادة التي سوف يعيشها الكثير من عملاء البنك كفائزين مستقبليين في برنامج جواهر، ومازلنا على العهد مستمرين.

باقـة واسعـة

"من الحلـول والمنتجات المصرفيـة التي تتوافـق
مع روح الشريعـة الإسلاميـة"

تقدم بطلبك الآن

تمويل الأفراد

التمويل المتعدد

تمويل شركات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

برامج تمويل المشاريع

رواد التطوير العقاري

التطوير والتمويل العقاري

فتح الحسابات البنكية

الحسابات البنكية المختلفة

الإستثمار الآمن

المحافظ الإستثمارية

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان

سبأ أونلاين (الأنترنت البنكي)

الدفع الالكتروني
سداد فواتير وخدمات اخرى

سبأ موبايلي

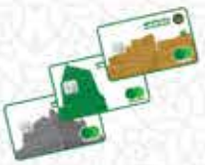

لرجال المال والأعمال

البطائق الائتمانية الدائنة

لحياة أسهل

بطائق الصراف الآلي

الشراء عبر النت

بطائق الويب سيرفر

إلى أي مكان في العالم

الإعتمادات والضمانات

الانتر برنش

الحوالات الداخلية

لتحويل ارباح ادسنس واليوتيوب
والمواقع والمدونات وغيرها

حوالآت خارجية (السويفت)

تحويل أموال

حوالآت خارجية

وينت وعد للأمة

حوالآت سريعة

لحفظ مدخراتكم

صنادية الحفظ الأمن

إستبدال وبيع وشراء العملات الأمن

بيع وشراء العملات

الخصوصية والتميز

خدمة سيدات الأعمال

حلول خاصة

خدمة كبار العملاء

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقة وأمان

www.sababank.com

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

تتقدم جمعية البنوك اليمنية

بأحر التعازي وأصدق المواساة

للأستاذ/ عمـــر راشـــد عبدالحـــق

مدير عام بنك اليمن الدولي وعضو مجلس إدارة الجمعية

وذلك بوفاة والده الفاضل رجل الأعمال/

راشـــد عبدالحـــق

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته

وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان،،،

الأسيفـــــون: جمعيـــــة البنـــــوك اليمنيـــــة

عنهم: محمـــود قـــائـــد ناجي - القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

وجميع أعضاء مجلس الإدارة

العالم يحتفل في الرابع من ديسمبر باليوم العالمي للمصارف

تحتفل دول العالم في الرابع من ديسمبر من كل عام باليوم العالمي للمصارف وهو اليوم الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في في 19 ديسمبر من العام 2019 وذلك ادراكا لدور المصارف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية.

وتحتفل دول العالم بهذه المناسبة من خلال تنظيم النشاطات والفعاليات والمظاهر الاحتفالية والنقاشات التي تتحدث عن المصارف وأهمية تقدُّمها وتراجعها على المستوى المجتمعي والاقتصادي ومدى انعكاس اعمال المصارف والبنوك على الفرد والمجتمع من خلال تحسين فرص العيش والتخفيف من الفقر .

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها كالأهداف حالية التحقيق والأهداف بعيدة المدى، حيث تركز الجمعية العامة في أهدافها على الناس بشكل خاص وتفضي إلى التحول، إضافة إلى التزامها بالعمل دون كلل بهدف تنفيذ الخطة الموضوعة بشكل كامل مع حلول عام ألفين وثلاثين للميلاد كما تُدرك الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تلك الأهداف القضاء على الفقر بكافة أشكاله ووسائله وأساليبه والذي يشكل أكبر تحدٍ يواجه العالم العربي وحتى الغربي، وتقول الأمم المتحدة أنَّ القضاء على الفقر عبارة عن شرط لا يمكن الاستغناء عنه بهدف تطوير التنمية المستدامة بشكل كامل، وهذا قائم على ثلاثة أبعاد، الأول هو البعد الاقتصادي، الثاني هو البعد الاجتماعي، والثالث هو البعد البيئي.

وتهدف الامم المتحدة من خلال هذا اليوم الى مجابهة تغير المناخ من خلال اتباع خطة ومنظور بعيد المدى وطويل الأجل بحيث تعمل كافة الحكومات في دول العالم في اليوم العالمي للمصارف من خلال القطاعات الخاصة والمجتمع المدني يداً بيد من أجل مواجهة تلك التحديات التي تُصنَّف بأنَّها تحديات عالمية.

وتاتي الاحتفالات هذ العام وبلادنا تعيش وضعا اقتصاديا وماليا صعبا انعكس على القطاع المصرفي بدرجة اساسية ما أدى الى ضعف قدرة البنوك على منح الائتمانات سواء على شكل قروض أو تسهيلات، ورغم ذلك حاولت المصارف والبنوك في بلادنا من تخفيف الاثار السلبية والسعي لتحقيق اكبر قدر من الايجابيات من خلال دعم التجار وخاصة تجار المواد الغذائية من خلال توفير السيولة المتاحة من العملة الصعبة وكذا تغطية الاعتمادات الخارجية رغم الحصار وظروف الحرب على البلد .

إستلم أرباحك من مواقع التواصل الإجتماعي
ومواقع الإنترنت عبر حساب مؤثر من YKB

YKB

الشمول المالي في اليمن

الواقع والطموح

ساهم إنتشار فيروس كورونا على مستوى العالم خلال العام الماضي في التحول نحوالخدمات المالية الإلكترونية وكذا التسوق الإلكتروني عبر الإنترنت خاصة بعد التوجه نحوالإغلاق والتباعد الاجتماعي لمواجهة جائحة كورونا- كل ذلك انعكس إيجاباً على تفعيل وتطبيق الشمول المالي من خلال الاتجاه نحوالخدمات المالية الرقمية وأصبحت حالياً كثير من الدول ومن ضمنها اليمن تتعامل مع خدمات النقد الإلكتروني بشكل أكبر بعد الجائحة..

وتتنافس حالياً البنوك والمصارف اليمنية لتقديم أفضل ما عندها لتقديم خدمات وسائل الدفع الإلكترونية.

فما هو واقع الشمول المالي اليوم في اليمن وماهي التحديات والصعوبات التى تقف أمام تحقيقه وكيف يمكن تجاوز ها.. وماهي نتائج وانعكاسات تحقيق الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في البلد والتخفيف من الفقر؟.

كل هذه المحاور يجيب عليها عدد من الخبراء الماليين والمختصين في مجال النقد الإلكتروني والشمول المالي في اليمن من خلال هذا الملف الذى خصصته المجلة لموضوع الشمول المالي.

الأستاذ/ عبد الغني السماوي- مدير عام معهد الدراسات المصرفية لـ(المصارف Al-Masarif):

ارتفاع مستوى الأمية وانعدام الثقة في القطاع المالي وانخفاض مستوى الدخل تحديات ماثلة أمام تحقيق الشمول المالي

أكد أستاذ/ عبدالغني السماوي- مدير عام معهد الدراسات المصرفية على ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي لما له من أهمية كبرى في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة و تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي

ويوضح بأن اليمن لازالت بلداً خاماً ويوجد فيها الكثير من الفرص الاستثمارية.. وتحدث من خلال اللقاء الذي أجرته معه المجلة إلى التحديات التى تقف عائقاً أمام تحقيق الشمول المالي واضعاً العديد من الحلول لتجاوز هذه التحديات.

عبد الغني السماوي

في البداية ما الذي يمكن قوله عن الشمول المالي من حيث المفهوم والاهمية؟.

هناك تعريفات متعددة للشمول المالي قدمتها العديد من الجهات مثل البنك الدولي والاتحاد الاوربي وتجمع التعريفات على أن الشمول المالي هوإتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع (المؤسسات والأفراد)، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة يسهل الحصول عليها من خلال القنوات الرسمية وبأسعار مناسبة، بما يضمن عدم اللجوء للوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتى من الممكن أن تعرض المستهلكين لحالات نصب مثل ما حدث في قضية ما بات يعرف ب «بلقيس الحداد واستثمارات قصر السلطانه وغيرها من الاستثمارات الوهمية».

ويشكل الشمول المالى أهمية كبرى وبُعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النموالاستقرار المالي والاجتماعي وقد اعتبرته الأمم المتحدة أحد الأهداف غير المباشرة للتنمية المستدامة.. لذا سعت الحكومات والدول على مستوى العالم إلى تبني استراتيجيات وطنية لتحقيق وتحسين مؤشرات الشمول المالي لدوره في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز فرص الشمول المالي

قدم معهد الدراسات المصرفية خلال العام الماضي دراسة هامة حول خدمات الدفع الإلكترونية في اليمن.. وتشكل خدمات الدفع الإلكترونية جزءاً مهماً وأساسياً في مسألة الشمول المالي؟. ما تعليقكم على ذلك ؟.

لقد ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز فرص الشمول المالي حيث ساهمت التكنولوجيا في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من دون فروع بنكية والتي ساهمت بشكل كبير جدا في تسهيل وصول هذه الخدمات إلى الكثير من المناطق التي كان يصعب الوصول إليها بالخدمات المالية التقليدية وبتكاليف زهيدة، وبالتالي تحسين فرص انتشار الخدمات المالية على نطاق واسع بفضل تلك الخدمات المبتكرة. وتعتبر الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أسهل وأكثر الطرق انتشاراً حول العالم لتقديم الخدمات المالية بطرق سهلة وآمنة وبأسعار زهيدة، وقد قامت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية اليمنية بتقديم هذه الخدمات خلال الأعوام الماضية بداية من العام 2016م، ولإدراكنا أهمية خدمات الدفع الإلكترونية وبدعم من محافظ البنك المركزي- رئيس مجلس إدارة المعهد ونائبه قام المعهد بإعداد الدراسة التي تحوي الكثير من الأرقام والمعلومات الهامة فمثلا بلغ عدد الحسابات الجارية والتوفير بجميع العملات خمسة ملايين حساب تقريباً حتى نهاية 2019 يملكها حوالى 3 ملايين مواطن بما في ذلك الحسابات المفتوحة لدى بنوك التمويل الأصغر وحسابات النقود الالكترونية التي بلغت حوالى 800 ألف حساب، وهذا يعني أن 10 % من السكان تقريباً يمتلكون على الأقل حساب واحد وهذا المؤشر هوالأقل على مستوى العالم حيث بلغ المؤشر العالمي لعدد البالغين الذين يمتلكون على الأقل حساباً مصرفياً وفقاً لتقرير الشمول المالي للعام 2018 الصادر عن البنك الدولي 68.5 % على مستوى العالم و43.5 % على مستوى منطقة الشرق الأوسط و34.9 % للدول الأقل دخلاً.

وقد استفاد من الدراسة جميع مقدمي خدمات الدفع والباحثون كما تلقينا في المعهد العديد من الاستفسارات والطلبات للحصول على الدراسة.. وأرفق لكم هنا جداول لبعض المؤشرات الهامة.

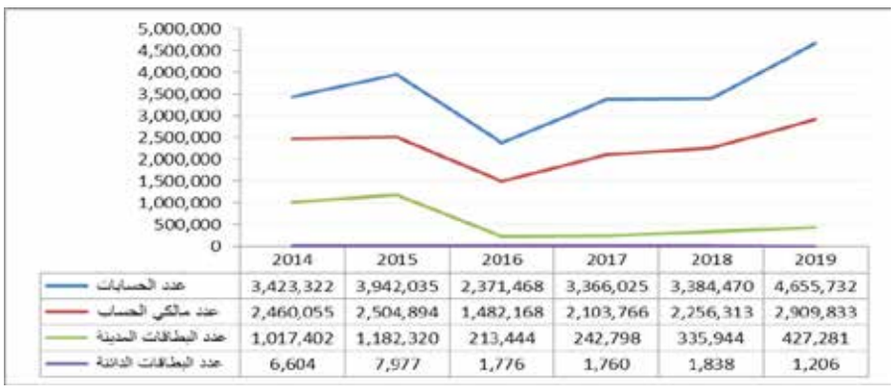

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الحسابات	3,423,322	3,942,035	2,371,468	3,366,025	3,384,470	4,655,732
عدد مالكي الحساب	2,460,055	2,504,894	1,482,168	2,103,766	2,256,313	2,909,833
عدد البطاقات المدينة	1,017,402	1,182,320	213,444	242,798	335,944	427,281
عدد البطاقات الدائنة	6,604	7,977	1,776	1,760	1,838	1,206

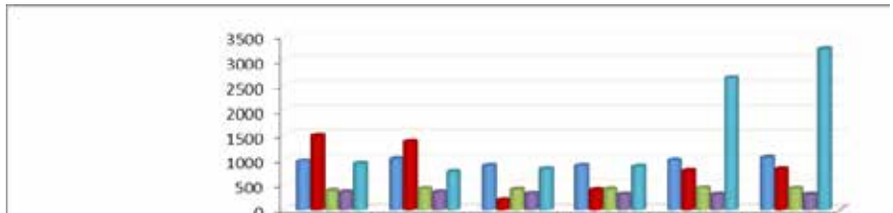

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الصرافات الآلية	983	1028	890	890	1002	1052
عدد نقاط البيع	1500	1377	200	400	786	817
عدد فروع البنوك التجارية	387	427	410	416	444	433
عدد فروع مكاتب البريد	360	360	330	311	311	311
عدد فروع مشغلي الحوالات المالية	932	767	820	876	2656	3244

فوائد الشمول المالي

ما هي الفوائد والانعكاسات الاقتصادية المرجوة للبلد من تحقيق الشمول المالي؟.

للشمول المالي العديد من الفوائد والانعكاسات الاقتصادية.. لذا فقد تبنت مجموعة العشرين محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية.. وهنا نذكر أهم الفوائد كما يلي:

تحسين فرص النموالاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، فمثلاً عند توفير وإتاحة التمويلات للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة يؤدي ذلك إلى دعم النموالاقتصادي وتوفير فرص العمل.

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على الخدمات المالية حقق منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو158 ألف امرأة بإنشاء مشاريع أوأنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر بحوالي 22%.

يساعد الشمول المالي على إدماج جزء كبير من الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والشركات والمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الرسمي وكذلك نقل جزء كبير من المدخرات إلى القطاع المصرفي الرسمي وبالتالي إعادة تدوير هذه المدخرات واستخدامها في تمويل المشاريع وتحريك عجلة التنمية، كما يساعد الشمول المالي القطاع المصرفي على تنويع المدخرات من عدد أكبر من الأفراد والشركات وبالتالي يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار وبالتالي تحسين أوضاع السيولة وتحقيق الاستقرار المالي.

تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد -البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وازداد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي60 %، كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار على المعدات الزراعية بنسبة 13% وبالتالي زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15 %.

كما أن الشمول المالي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النقود المطبوعة في التداول وتخفيف التكاليف الباهضة لطباعتها وحفظها ونقلها، ناهيك عن تسريع دوران النقود (الدورة النقدية) وبالتالي إعادة استثمارها وإنفاقها لمرات أكثر وتحقيق الرخاء الاقتصادي، بسبب استخدام الخدمات الإلكترونية التي تتسم بالسرعة والكفاءة.

ويساهم الشمول المالي بشكل كبير في محاربة ظاهرتي الفساد وغسل الأموال كونه يعزز آليات متابعة المعاملات المالية والتأكد من قانونية مصادرها واستخداماتها، ففي الهند مثلاً انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الإلكترونية.

دور الجهات الحكومية

ماهوالواجب من الجانب الحكومي ليسهم بشكل فعّال في تحقيق الشمول المالي في بلادنا؟.

الاهتمام بالشمول المالي يساهم في التنمية الشاملة والمستدامة وتحسين فرص النموالاستقرار المالي والاجتماعي

لا شك أن الدور الأساسي لتحقيق الشمول المالي يقع على عاتق البنك المركزي الذي يقوم عادة بدور القيادة في تبني السياسات والاستراتيجيات والتنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق الشمول المالي، كما أن دور الجهات الحكومية والخاصة مهم جداً ومحوري في هذا الجانب.. ومالم تتعاون هذه الجهات والمؤسسات مع البنك المركزي فإنه لا يستطيع لوحده تحقيق الشمول المالي.. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه مالم توجد بنية تحتية قوية للاتصالات وتبادل المعلومات فلن تستطيع البنوك والمؤسسات المالية إيصال الخدمات المالية إلى المناطق البعيدة والمحرومة لأن استخدام القنوات الإلكترونية والإنترنت ضروري لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية والتي تعتبر مكوناً أساسياً لإيصال الخدمات المالية إلى المحرومين منها وبالتالي تحقيق الشمول المالي، كما أن المدفوعات الحكومية تشكل الجزء الأكبر من المدفوعات التي تتم في السوق اليمني (مدفوعات المرتبات والإعانات والإيرادات الحكومية) ومالم يتم تهيئة المؤسسات الحكومية لتقبل الطرق الإلكترونية في إيصال المدفوعات الحكومية إلى مستحقيها ومن ثم قبول استلام وتجميع الإيرادات الحكومية بطرق إلكترونية وباستخدام الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية فمن الصعب تحقيق الاختراق المطلوب للوصول إلى الشمول المالي.. ولتحقيق الشمول المالي فهناك ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

● توفير الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المأمونة وسهلة الاستخدام لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع بأسعار معقولة وهذا منوط بالبنوك والمؤسسات المالية لتوفير المنتجات المالية المناسبة لمختلف المؤسسات والأفراد سواء الحكومية أوالخاصة أومشاريع التمويل الأصغر وبالطبع لابد من توافر الإرادة والتعاون ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات المالية لتوفير منتجات مالية مناسبة لكل فئة.

● التثقيف المالي ونشر الثقافة المالية من خلال تبني برامج توعوية وتثقيفية مالية ووضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات الوعي المالي للمواطن بإشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص تستهدف كل فئات المجتمع ابتداء من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، بالإضافة للتوعية الشاملة عبر التلفزيون والإذاعة وكافة الوسائل بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي ونحن في المعهد نحاول أن ندفع في هذا الاتجاه بشكل كبير عن طريق إقامة بعض البرامج والندوات والحلقات النقاشية والأنشطة التوعوية في هذا الجانب من أجل توعية الجميع بأهمية الخدمات المالية والتخطيط المالي ورفع مستوى ثقافة الادخار والاستثمار والائتمان بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطن من خلال زيادة استغلال الموارد المالية وتوجيهها التوجيه السليم لرفع مستوى التنمية والاستقرار المالي.

● **حماية المستهلك:** إن حماية المستهلك عنصر اساسي لرفع مستوى الثقة في الخدمات المالية وتتحقق هذه الحماية من خلال إيجاد القوانين التي تلزم مقدمي الخدمات المالية بتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل معها، وإطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، وإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة وحماية بياناته المالية ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقه وتوفير طرقاً مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء، من أجل رفع مستوى الثقة في الخدمات المالية.

تحديات

ماهي التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في بلادنا؟.

هناك الكثير من التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في بلادنا ولعل أبرزها حالة الحرب والحصار التي خلقت وضعاً استثنائياً أثر بشكل كبير على اداء القطاع المالي اليمني، ولكن هذه الظروف يمكن أن تشكل دافعاً لتحقيق الشمول المالي واستخدام أدوات ووسائل الدفع الإلكتروني بدلاً عن الكاش الذي أصبح يمثل تحدياً حقيقياً بسبب تهالك العملة الورقية وارتفاع تكاليف الحصول عليها وعدها وتخزينها ونقلها وبالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تمثل تحدياً أمام تحقيق الشمول المالي في اليمن لعل من أهمها:

- ارتفاع مستوى الأمية بشكل عام والأمية المالية بشكل خاص وانعدام الثقافة المالية حتى لدى المتعلمين.
- انعدام الثقة في القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص.
- انخفاض مستوى الدخل والاقتصاد الوطني بشكل عام.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات والكهرباء.

ولكن ورغم كل هذه المعوقات إلا أنه توجد فرص كبيرة لتحقيق الشمول المالي في اليمن عن طريق تشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية وقد حققت بعض الدول في أفريقيا مثل الصومال وأوغندا وزامبيا نتائج مبهرة في هذا المجال رغم الظروف المشابهة لظروف بلادنا ف 70% من الصوماليين لديهم حسابات دفع الكترونية.

برامج تدريبية

هل تبنى معهد الدراسات دورات وندوات توعوية للبنوك والمؤسسات المالية في مسألة الشمول المالي؟.

قمنا بعقد حلقات نقاش بالتعاون مع البنك المركزي حول الشمول المالي وخدمات الدفع الإلكتروني وكذلك عقد برنامج تدريبي عن بعد مع خبير استرالي عن خدمات الدفع الإلكتروني عبر الموبايل في بداية العام، كما ساهمنا بشكل فاعل في إحياء اسبوع المال العالمي.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قمنا بتوقيع مذكرات تفاهم مع جامعات صنعاء وإب وذمار لتقديم برامج تدريبية للخريجين من طلاب كليات العلوم المالية والإدارية في الجوانب المالية والمصرفية وقد قمنا بإدراج موضوع الشمول المالي والخدمات المصرفية الالكترونية ضمن مقررات البرنامج بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى الطلاب المستهدفين، ونطمح خلال العام القادم إن شاء الله إلى توسيع انشطتنا مع الجامعات لعقد مزيد من البرامج والندوات بهدف نشر الثقافة المالية والتخطيط المالي على الأقل لدى طلاب الجامعات كمرحلة أولى لتحقيق الوعي والثقافة المالية فبحسب اتحاد المصارف العربية في دراسة للعام 2017م فإن اليمن تحتل المركز الأخير بين الدول العربية لمؤشر الثقافة المالية بنسبة 13%.

إشكالية

بحسب تقديرات وزارة الاتصالات فإن أكثر من 17مليون مواطن في اليمن يمتلكون خط تلفون سيار؟. هل تعتقد أن ذلك يساهم في تحقيق الشمول المالي؟.

هذا من المؤشرات المشجعة فعلاً فوفقاً لتقرير صادر عن وزارة الاتصالات نشر في صحيفة الثورة في 22 نوفمبر 2019 فإن عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال في الجهورية اليمنية بلغ 18 مليون و597 ألف مشترك كما بلغ إجمالي مستخدمي الإنترنت في اليمن 7.19 مليون مشترك بمعدل 25 % من إجمالي عدد السكان، واذا ما تم استغلال الانتشار الواسع للهاتف المحمول فيمكن من خلاله تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ولكن لدينا إشكالية وهي امتناع شركات الاتصالات عن اتاحة قناة ال USSD لمقدمي الخدمات المالية وهذه القناة تعتبر من أفضل القنوات لتقديم الخدمات المالية عبر الهواتف التقليدية وبدون الحاجة إلى توافر خدمة الإنترنت وهذا سيمكن السواد الأعظم من المواطنين اليمنيين من الوصول إلى الخدمات المالية خصوصاً في المناطق الريفية البعيدة وهذا ما تم إتباعه لنشر الخدمات المالية في أفريقيا، فـ 80% من العمليات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا لازالت تتم عبر قناة الـ USSD لذا يجب إتاحة هذه القناة لمقدمي الخدمات المالية وبأسعار مناسبة، بالإضافة إلى بقية القنوات فإن لم تتأزر جهود شركات الاتصالات والمؤسسات المالية فلا يمكن تقديم خدمات مالية الكترونية وبالتالي سيكون من الصعوبة تحقيق أي شمول مالي ونحن لسنا استثناء ففي كل بلدان العالم تتأزر جميع الجهود لتحقيق المصالح المشتركة لجميع المؤسسات وبالتالي تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

بلد خام

ماهي رؤيتكم لمستقبل الشمول المالي في اليمن؟.

اليمن لازالت بلد خام ويوجد فيها الكثير من الفرص الاستثمارية فحسب دراسة خدمات الدفع الإلكترونية في اليمن التي أعدها معهد الدراسات المصرفية فإن هناك فقط 10 % من السكان في اليمن لديهم حسابات مصرفية وبالتالي فإن هناك حوالي 90 % يمكن المنافسة عليهم وتقديم خدمات مالية لهم وتعتبر الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف المحمول من أكثر الطرق مناسبة للوصول إلى هذه الشريحة خصوصاًفي مجتمع مثل المجتمع اليمني الذي يعيش فيها الناس ضمن تجمعات سكانية صغيرة ومتباعدة يبلغ عددها وفقاً للمركز الوطني للمعلومات أكثر من 90 ألف تجمع سكاني موزعة بين الجبال والسهول والوديان والصحاري مما يعني استحالة توفير الخدمات المالية فيها بالطرق التقليدية عبر فروع المؤسسات المالية وهذا حافز لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول حيث أشار تقرير وزارة الاتصالات المنشور في جريد الثور في 22 نوفمبر 2019 إلى أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال بلغ أكثر من 18 مليون نسمة ويمكن أن تمثل وسيلة سهلة ورخيصة لإيصال الخدمات المالية إلى المناطق النائية والمحرومة عبر الرسائل النصية USSD، كما أن عدداً كبيراً من سكان اليمن هم من الشباب تحت سن 25 سنة وهذه الفئة العمرية هي الأكثر استخداماً وتلاءماً مع التكنولوجيا مما يمثل فرصة أخرى لنشر الخدمات المالية الإلكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول.. وللوصول إلى الشمول المالي فإن بلادنا بحاجة إلى تكاتف الجهود الرسمية والشعبية لتعزيز نشر الخدمات المالية ورفع مستوى الوعي والثقافة المالية في المجتمع اليمني وفقاً لاستراتيجية وطنية للشمول المالي.

لن يتحقق الشمول المالي إلا بتظافر كافة الجهات ذات العلاقة

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

تأثير الشمول المالي على النموالاقتصادي في البلدان النامية

بحسب التقارير الدولية فإن ملياري شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون حاليًا إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية معظمهم من الفقراء ونسبة كبيرة منهم من الأفارقة. لذلك سوف أسلط الضوء من هذه الورقة على شقين كخطوة أولى مدى تأثير الشمول المالي في النموالاقتصادي في البلدان النامية وهذا سيساهم في إثراء الأدبيات التي تربط الشمول المالي والنموفي البلدان النامية، في الخطوة الثانية سوف أتحدث عن التجارب الدولية لتحقيق الشمول المالي.

ضياء الحق علي الحبيشي*

عدة دراسات دولية تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنموالاقتصادي وجميعها تشير الى أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين الشمول المالي والنموالاقتصادي، يأتي ذلك من خلال عملية تدعمها قطاعات مختلفة في الاقتصاد، أحدها القطاع المالي، الذي لهُ أربعة محددات تعود بالنفع على الاقتصاد، وهي:

(1) القدرة على تقليل المخاطر؛
(2) تعبئة المدخرات؛
(3) تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات؛
(4) تشجيع التخصص؛

علاوة على ذلك فإن القطاع المالي قادر على تزويد المقترضين بمختلف الأدوات المالية بجودة عالية ومخاطر منخفضة، مما سيؤدي في النهاية إلى تسريع النموالاقتصادي.

على الجانب البحثي، شكلت دراسة الشمول المالي خطوة هامة في الأدبيات التي نشأت في أوائل التسعينيات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجزئي والكلي من خلال تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال أثبتت العملية الواسعة للتنمية المالية أن الشمول المالي يعزز النموالاقتصادي على المستوى الوطني والصناعي والشركات، فضلاً عن تعزيز نموالإنتاجية وتراكم رأس المال، وقد ثبت أيضًا أنه يقلل من عدم المساواة في الدخل ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتخفيف من حدة الفقر، ويمكن إعتبار الشمول المالي جانبًا من جوانب التنمية المالية، وبالتالي من المؤكد أن يكون مرتبطًا بالعديد من الفوائد المستمدة من هذه العملية.

ووفقًا لتقرير التنمية المالية العالمية لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي، فإن حوالي 50 دولة لها سياسات واضحة لتعزيز الشمول المالي، حيث أفادتGlobal Microscope التابعة لوحدة المعلومات الاقتصادية أنه وبحلول عام 2019م ستكون حوالي ثلثا هذه البلدان لديها استراتيجيات وطنية شاملة عن الشمول المالي متضمنة التطبيق».

ومن هنا يأتي دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي وخلق البيئة المواتية للوصول إلى الخدمات المالية، ويتمثل دورهم في تحقيق التوازن الصحيح بين ضمان الوصول إلى الأدوات المالية وحماية البنوك من عدم الاستقرار والمخاطر وبخلاف البنك المركزي تتحمل الحكومات مسؤولية توفير القوانين واللوائح التي تشجع تطوير القطاع المالي وإدماجه.

فالشمول المالي ليس مجرد مسألة تخص الحكومة، فمطلوب العديد من الجهات الفاعلة الأخرى - لا سيما القطاع الخاص، وأيضًا المجتمع المدني.

أكثر من 1.7 مليار شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أومن خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

التجارب الدولية الناجحة لتحقيق الشمول المالي

هناك العديد من قصص النجاح في جميع أنحاء العالم التي يمكننا أن نتطلع إليها وعن النهج الصحيح للشمول المالي.

ففي آسيا، تتبع دول مثل الصين والهند وإندونيسيا مسارات جلبت الملايين بسرعة إلى التيار المالي السائد، وفي شرق إفريقيا يمكن أن نقدم إنجازات كينيا ودول أخرى في النهوض بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول نموذجًا للدول الأخرى.

تقرير البنك الدولي عام 2017

يشير تقرير البنك الدولي إلى أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية في منطقة الدول العربية والشرق الأوسط بالنسبة لبقية دول العالم كما يلي : البحرين 83% في المرتبة 42 – الكويت 80% في المرتبة 51 – ليبيا 66% في المرتبة 66- لبنان 45% في المرتبة 97- الجزائر 43% في المرتبة 101 – الأردن 42% في المرتبة 103- تونس 37% في المرتبة 114- مصر 33% في المرتبة 121 عالمياً- المغرب 29% في المرتبة 127 عالميا – العراق 23% في المرتبة 134 – جنوب السودان 9% في المرتبة144.

ويبن التقرير أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية بنسبة 100% يتواجدون في الدول الآتية: (أستراليا – فلندا – النرويج- السويد- كندا- هولندا).

وأن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية بنسبة 99 % في الدول الآتية: (نيوزيلندا – ألمانيا -لوكسمبورج – بلجيكا).

كما ظهر في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بتقرير البنك الدولي عن عام 2017 أن 515 مليون شخص في مختلف انحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أومن خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و2017 ويعني ذلك أن 69 % من البالغين يمتلكون حسابات مقابل 62 % في عام 2014 - 51 % في عام 2011 كما يشير التقرير إلى أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية في أوروبا 95% مقابل 37%في كل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا الي 48 % والمنطقة العربية 37 %. وما زال نحوأكثر من 1.7 مليار شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أومن خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فجميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي ويعيش قرابة نصف هذا العدد في سبعة بلدان نامية فقط وهي (بنجلادش - الصين – الهند – إندونيسيا – المكسيك – نيجريا – باكستان).

وعن أسباب عدم إمتلاك حسابات مصرفية أوضح المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية أن وراءها:

1) عدم وجود أموال تستدعي فتح حساب مصرفي.
2) ارتفاع التكلفة وبعد المسافة.
3) أحد أفراد الأسرة لدية حساب بالفعل.

التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يحد من الفساد ويحسن مستوي الكفاءة

4) إنعدام الثقة في النظام المالي.
5) نوازع دينية.

وبالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوي الكفاءة، ففي الهند انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً، وفي النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة بدلاً من سدادها نقداً إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20 %.

ووفقًا لمعظم المقاييس، زاد الشمول المالي خلال العقد الماضي، فأحد مصادر البيانات البارزة لقياس الشمول المالي هوGlobal Findex التابع للبنك الدولي، وهومسح لحوالي 150 ألف أسرة في 140 دولة، والذي يغطي حيازات الحسابات وأنشطة الائتمان والادخار، وما إذا كانت الأجور أوالتحويلات الحكومية تُدفع مباشرة في الحسابات، حيث تم إجراء مسح Findex لأول مرة في عام 2011م، وتم إجراؤه كل ثلاث سنوات منذ ذلك الحين، وهومن أكثر المؤشرات التي يتم الاستشهاد بها، والنسبة المئوية للسكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية، حيث شهدت زيادة هائلة من المتوسط العالمي البالغ 51 % في عام 2011 إلى 69 % في عام 2019، وهي أحدث ملاحظة، ومع ذلك لا يزال هذا يترك ما يقدر بنحو1.7 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم بدون حساب، وبعبارة أخرى، ليس لديهم حسابات مصرفية، كما أن أنشطة الاقتراض التي تقوم بها الأسر من المؤسسات المالية الرسمية لم تواكب نفس وتيرة الإدماج، وسجلت زيادة أكثر اعتدالاً من 9% إلى 11%وإذا تم استبعاد استخدام بطاقة الائتمان، ومن 22% إلى 23% إذا تم تضمينها.

الهند

بينما كانت الهند من أكثر البلاد اعتماداًعلى التعامل النقدي حيث كان ما يزيد عن 95٪من المعاملات يتم عن طريق النقد وما يقرب من 50٪من السكان ليس لديهم حسابات مصرفية، إلا أن الحكومة قررت في الثامن من نوفمبر 2016 إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعاً من عملة الروبية والتي كانت تمثل 86٪من العملة المتداولة، وقد أسفرت المبادرة عن خلق عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي إلا إنها أيضا حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل المحافظ الذكية وواجهة المدفوعات المتحدة وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة.

بوتسوانا

تعد بوتسوانا، وفقا لبعض التقديرات، أكثر البلاد الإفريقية استخداماً للخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول حيث تم تسجيل معاملات بنكية عبر الهاتف بحوالي 45٪من أصحاب الحسابات البنكية في السنة السابقة على جميع البيانات في 2014 وتعد الخدمة المعروضة من «ستاندرد بانك» وكذلك خدمة ال "e-wallet"من البنك الأهلي الأول FNB من أكثر الخدمات نجاحا، فأما بالنسبة لستاندرد بانك، فالخدمة تسمح لعملاء البنك باستخدام خدمات بنكية مثل التحقق من رصيد البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، وتحويل أموال عبر حسابات العميل أوللمستفيدين، ودفع فواتير على مدار اليوم من خلال هاتفهم المحمول.

البرازيل

تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقاً لاستبيان قام به الاتحاد البرازيلي للبنوك FEBRABAN في 2017، إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل 21٪من أصل 51 بليون معاملة بنكية قامت بها أكبر 17 مؤسسة مصرفية فى البرازيل بينما كانت تشكل 1٪من تلك المعاملات في 2012.

ويعد بنك Unibanco Banco Itau أكبر البنوك في برازيل وأمريكا اللاتينية وقد قام البنك بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر ابتكاراً في مجال الخدمات الرقمية وهوما أدى إلى احتلاله المركز الأول على مستوى العالم، وقد قام البنك بالتعاقد مع الشركة الأمريكية كوني سولوشنز، الرائدة في مجال التطبيقات الهاتفية، لتكون الجهة المسئولة عن التطبيقات الهاتفية المستخدمة فى تقديم خدمات البنك عبر الهاتف المحمول في إشارة إلى الاتجاه العام في البرازيل للاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع البنكي حيث تحتل المركز السابع في العالم قياساً على النسبة التي تمثلها هذه الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي للبلد.

**مدير إدارة توكيد الجودة- كاك بنك

الشمول المالي في اليمن.. الآليات والمقترحات

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الهامة والرئيسية والغنية بالمعلومات التي يجب عرضها في معظم المحافل والمناسبات المحلية بشكل يساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي حول استراتيجيات الشمول المالي والتحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في البلاد.

الأستاذ/ معين العراسي*

وفي هذا العدد سأحاول جاهداً تسليط الضوء بشكل مفصل نوعاً ما عن الشمول المالي والتحديات والصعوبات التي تمنع تطوير وتحقيق الشمول المالي وسأحاول طرح بعض الآليات والمقترحات للجهات المعنية التي قد تساهم في تحسين المستوى العام لنسبة الشمول المالي في البلاد عبر توضيح كل هذه الجوانب في العديد من المحاور التي سأحول تغطيتها في هذا المقال.

ومن هذا المنطلق، ولكي نستطيع المضي في مناقشة الشمول المالي وآليات الحلول المقترحة في تحقيقه يجب أن ندرك جيداً أن تحقيق الشمول المالي ليس مسؤولية جهة معينة سواءً كانت قطاعاً حكومياً أو خاصاً، وإنما هي مسؤولية العديد من الجهات والقطاعات الحكومية والخاصة معاً، ومن ضمن تلك الجهات القطاع المالي والمصرفي المتمثل في البنك المركزي والبنوك التجارية والإسلامية وشركات الخدمات المالية وشركات الصرافة والمؤسسات التجارية المختلفة.

المحور الأول:
الشمول المالي، المفهوم، الأهمية، الأهداف

تقع مسؤولية الشمول المالي وإدارة ملفه بشكل عام في العديد من دول العالم على عاتق البنوك المركزية كونها الجهة المشرعة والمشرفة على جميع الأنشطة والخدمات المالية والمصرفية التي تقدم لجميع فئات المجتمع، ونظراً لارتباط مفهوم الشمول المالي بمستوى الاقتصاد الوطني واستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاد تلك الدول.. يعتبر أول ظهور لمفهوم الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك بشكل سلبي على حصول سكان المنطقة على الخدمات المالية والمصرفية، حيث كان إغلاق فرع أحد البنوك مانعاً لوصول الخدمات المصرفية لسكان تلك المنطقة الجغرافية.

ويعرف مفهوم الشمول المالي بحسب تعريف مجموعة العشرين (G20)، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

وبحسب مؤشرات قياس الشمول المالي العالمي والتي اتفقت عليها مجموعة العشرين (G20)، فقد حددت ثلاثة مجموعات من المؤشرات الخاصة بقياس الشمول المالي وقد حددت تلك المؤشرات قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وتتمثل في:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

وعند التطرق إلى أهمية الشمول المالي والأهداف الخاصة بتحقيقه فأننا نجد أن الشمول المالي له أهمية نوعية مرتبطة بالاستقرار المالي والنموالاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

الشمول المالي يعزز ويساهم في الاستقرار المالي والنموالاقتصادي

حيث أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في العالم بأن هناك علاقة كبيرة في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والنموالاقتصادي للدول التي تعمل على تحقيقه. حيث تنظر تلك الدول إلى أن الشمول المالي يهدف لحصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية والمصرفية عبر القنوات الرسمية وبتكاليف معقولة تلبي احتياجات فئات المجتمع من أفراد

ومؤسسات، حيث من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمواقتصادي بنسبة مقبولة في ظل بقاء نسبة كبيرة من فئات المجتمع غير مشمولة مالياً أو مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، الأمر الذي يجعل عدم استفادة تلك النسبة الكبيرة من المجتمع من الشمول المالي عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار المالي والنموالاقتصادي.

الشمول المالي يمثل أهم العوامل لتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها في جميع بلدان العالم، حيث اعتبرت التنمية المستدامة الشمول المالي أهم هدف ضمن ال (17هدفاً) التي تسعى لتحقيقها في العام 2030 . حيث تم النظر إلى الشمول المالي على أنه أهم العوامل التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لتلك الدول التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها.

حيث يساهم تعميم الخدمات المالية في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتوفير فرص العمل ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بشكل أساسي في رفع معدلات النموالاقتصادي.

كما يساهم الشمول المالي في تحسين الظروف المالية حيث تشير بعض الدراسات التي أجريت في بعض من الدول إلى أن الشمول المالي يساهم في تحسين الظروف المالية وذلك من خلال رفع مستوى معيشة الفقراء وإنشاء العديد من القطاعات المالية الصغيرة والمتوسطة، وهوما يعمل بشكل أساسي في رفع نسبة استقرار النظام المالي في الدول التي تهتم بتحقيق استراتيجيات الشمول المالي.

المحور الثاني : عوائق تطوير الشمول المالي

هناك بعض الأسباب التي تتعلق بمشاكل انعدام الثقة لدى شرائح المجتمع في التعامل مع المؤسسات المالية والبنوك التجارية وهوما يكون سبباً في عزوف الأفراد عن التعامل مع تلك المؤسسات المالية.

ارتفاع التكاليف الخاصة بتقديم الخدمات المالية والمصرفية يعتبر من العوائق التي تجعل افراد المجتمع يلجاؤون إلى تجنب استخدام النظام المصرفي.

إنتشار البنوك التجارية والمؤسسات المالية في عواصم المدن الرئيسية بشكل مركز، وعدم التشجيع على إنشاء فروع لبنوك أومؤسسات مالية في الأرياف والقرى الصغيرة.

المحور الثالث: عوامل تدعو إلى تطوير الشمول المالي

عند التمعن في أهم الأسباب والعوائق التي تكون مانعة لتطور الشمول المالي في بعض الدول، نجد أن هناك العديد منها والتي قد ترتبط بشكل وثيق بمستوى الدخل الخاص بشرائح المجتمع، وبمدى الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول.

وبحسب الدراسات التي أجريت على بعض الدول التي ترغب في تحقيق الشمول المالي، فإن أهم العوائق والمسببات التي تمنع تحقيق ذلك تتمحور في النقاط التالية:

ضعف مستوى الثقافة لدى شرائح المجتمع حول الشمول المالي وأهميته وهوما ينعكس سلباً على نسبة الشمول المالي.

هناك أسباب مرتبطة بقلة التعامل مع التكنولوجيا المالية وآليات التعامل مع أنظمة الدفع الإلكترونية والتي تكون من أهم الأسباب التي تساهم في إيقاف عجلة تطوير الشمول المالي.

المحور الرابع: التكنولوجيا المالية وأثرها في تحقيق الشمول المالي

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech-Fin Tech)

التكنولوجيا المالية والتي تعرف كمصطلح في اللغة الإنجليزية هي اختصار لكلمة "Financial Technology" هي عبارة عن الابتكارات التكنولوجية التي يتم استخدامها كمنافس للأساليب المالية التقليدية في تقديم الخدمات للمستهلكين. وبالتالي فإن التكنولوجيا المالية هي التكنولوجيا المبتكرة التي تقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين تقديم الخدمات المالية التقليدية ويمكن تقديم هذه الخدمات عبر أجهزة الهاتف المحمول. مثل خدمات الاستثمار عبر أجهزة الهاتف المحمول، والعملات الرقمية والمشفرة توضح طبيعة الخدمات التي تقدمها ابتكارات التكنولوجيا المالية بغرض الوصول لأكبر شريحة مجتمعية للاستفادة منها.

ثانيا: التكنولوجيا المالية وأثرها في تحسين الشمول المالي:

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم التقنيات المستخدمة والمساهمة في تحقيق الشمول المالي في البلدان التي تتعامل بها، حيث يمكننا وصف التكنولوجيا المالية في مساهمتها في تعزيز الشمول المالي بمثابة المحركات النفاثة التي تستخدمها طائرات الإيرباص عند إقلاعها من مدرج المطار. حيث لا يمكن لطائرات الإيرباص الإقلاع بشكل سلس وسهل من مدرج المطار بدون وجود محركات نفاثة.

التكنولوجيا المالية من أهم الصناعات التي يجب الاهتمام بها وتطويرها بشكل مستمر لقدرتها على الوصول إلى كل المناطق النائية في البلاد بشكل سلس وسريع.

وفي نفس الإطار نجد أن التكنولوجيا المالية والاهتمام بابتكاراتها وإبداعاتها تساهم بشكل أساسي في تطوير الشمول المالي وذلك من خلال التسريع في عمليات التحويلات المالية والمدفوعات الإلكترونية وتخفيض التكاليف الخاصة بالخدمات التي تقدم عبرها.

تساهم التكنولوجيا المالية في إيجاد العديد من الوسائل والخدمات المبتكرة التي تمكن معظم شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات المقدمة عبرها وخاصة في المناطق النائية والفقيرة، وهوما يمثل مساهمة في تعزيز الشمول المالي.

تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي للقطاع المالي والمصرفي وذلك من خلال توفير بنية تحتية مفتوحة لاستقطاب العديد من العملاء وتشجيعهم لفتح حسابات مالية ومصرفية بغرض الاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي.

المحور الخامس: البنوك المركزية ودورها في تعزيز الشمول المالي:

من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالشمول المالي والآليات المستخدمة لتعزيز الشمول المالي في الدول التي تعمل على تحسين وتطوير الشمول المالي، نجد بأن البنك المركزي يمثل اللاعب الرئيسي والمحوري الذي يهتم ويعمل جاهداً على تحقيق وتعزيز الشمول المالي وذلك عبر تنفيذه العديد من الآليات والاستراتيجيات التي يعمل من خلالها وفق خطط استراتيجية مدروسة تساهم في تحقيق الشمول المالي.

وبالنظر إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي وللتجارب التي قامت بتنفيذها بعض من البنوك المركزية في الدول العربية، نلاحظ بأن البنك المركزي ساهم وبشكل كبير في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال قيامه بتنفيذ العديد من الآليات والاستراتيجيات ومنها:

العمل على إعداد التعليمات والقواعد والتشريعات التي تنظم أعمال القطاع المصرفي، ومتابعة تحديث تلك التعليمات والتشريعات بشكل مستمر ومتواصل.

إنشاء بعض البنوك لوحدات أوإدارات تخصصية ضمن الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك المركزي تهتم بدراسة وتحليل استراتيجيات الشمول المالي وتساهم بعمل دراسات وأبحاث خاصة بالشمول المالي.

العمل على إعداد دراسة خاصة بجانب العرض والطلب الخاص بالخدمات التي تقدم للمجتمع، وتحديد جوانب الفجوات الموجودة في العرض والطلب وتحويل مخرجات تلك الدراسة إلى استراتيجيات يتم وضعها بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

يساهم البنك المركزي بشكل أساسي في التثقيف المالي لجميع فئات المجتمع من خلال تنفيذها العديد من البرامج التعليمية بالتعاون مع عدة وزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وغيرها بهدف نشر الثقافة المالية وذلك عبر وضع خطة مشتركة ما بين البنك المركزي وباقي الأطراف من خارج البنك المركزي.

إعداد التعليمات والتشريعات التي تنظم الأعمال الخاصة بتقديم خدمات الدفع

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم التقنيات المستخدمة والمساهمة في تحقيق الشمول المالي في البلدان التي تتعامل بها

الإلكتروني والتي تهدف لتوسيع نطاق تقديم خدمات الدفع الإلكترونية.

المساهمة في تقديم خدمات مالية جديدة والتي يتم تقديمها عن طريق أجهزة الهاتف المحمول مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير وتحصيل الأقساط وبالإضافة للمدفوعات الحكومية.

تقوم العديد من البنوك المركزية بتنفيذ خطوات فعلية في تعزيز الشمول المالي وذلك عبر انخراطها في تحالفات دولية تختص بالشمول المالي وذلك بغرض الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات الدولية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي.

المحور السادس: الشمول المالي وسبل تعزيزه في الجمهورية اليمنية

استعرضنا في المقال أعلاه الشمول المالي وأهميته والأسباب والمعوقات الخاصة بتعزيزه، وبالنظر إلى واقع الجمهورية اليمنية، ونتيجة للظروف التي تعيشها البلاد بسبب الحرب واستمرار الحصار المفروض على البلاد، وبالرغم من التحديات والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف الراهنة والتي تقف حائلاً أمام تحسين مستوى الشمول المالي إلا أن هناك بعض من المقترحات والآليات التي أعتقد شخصياً بأنها قد تكون عاملاً مساعداً في تحسين الشمول المالي في بلدنا الحبيب.

ومن هذا المنطلق، سأحاول في هذا المحور توضيح بعض من المقترحات والحلول التي يمكن تنفيذها كحد أدنى وبحسب الإمكانات المتاحة من خلال الاستراتيجية التالية:

الاستراتيجيات المقترحة لتحسين الشمول المالي في اليمن

بالرغم من الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد إلا أن هناك العديد من الخطوات التي يمكن للبنك المركزي القيام بها للمساهمة في تحسين الشمول المالي وتتركز هذه الخطوات في التالي:

أهم خطوة في اعتقادي ستكون مساهمة وبشكل كبير في تحسين الشمول المالي هي قيام البنك المركزي بإنشاء إدارة أوقطاع يختص بدراسة الشمول المالي في الجمهورية اليمنية، بحيث يختص هذا القطاع بإعداد الدراسات المختصة بحيثيات الشمول المالي في البلاد ووضع الآليات التي تساهم في تعزيزه.

قيام البنك المركزي بتشكيل لجنة مختصة تقوم بدراسة العرض والطلب الخاص بالخدمات المقدمة للمجتمع، وتحديد الفجوات الناتجة فيهما وتختص اللجنة المشكلة بوضع استراتيجية وطنية ووضع خطط لإنجاز مشاريع تساهم في تعزيز الشمول المالي في البلاد.

أقترح أن يتم تشكيل مجلس وطني خاص بالمدفوعات، بحيث يختص المجلس بتنسيق الجهود لضمان التعاون ما بين الجهات المعنية بغرض نشر ثقافة استخدام الخدمات المالية الرقمية والإلكترونية .

كما أقترح أن يقوم البنك المركزي بإعداد استراتيجية خاصة بتعزيز الشمول المالي، بحيث يتم تنفيذها على مرحلتين أو ثلاث مراحل وذلك بحسب المعطيات المتوفرة حالياً.

تتمثل المرحلة الأولى في دراسة وقياس نسبة الشمول المالي في اليمن على غرار جانب العرض (المعروض من الخدمات)

المرحلة الثانية: وفقا لنتائج الدراسة على جانب العرض، يقوم البنك المركزي باتخاذ القرار بشأن أحد البدائل ومنها:

البدء في إعداد الدراسة الكمية على جانب الطلب وتحديد الفجوات الموجودة.

تحديد الأهداف المستقبلية للقطاع المالي مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الخاصة بتنفيذ تلك الأهداف.

إعداد استراتيجية متكاملة حول الشمول المالي في اليمن.

أقترح قيام المعهد المصرفي بإعداد خطة استراتيجية للتثقيف المالي وذلك من خلال التعاون مع الأطراف ذات الصلة منها : البنك المركزي، وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي.

قيام البنك المركزي بإعداد استراتيجية وطنية لتنفيذ حملة وطنية بغرض فتح حسابات جديدة للمواطنين، بحيث تساهم في تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية ومقترح تسمية لهذه الحملة: "حساب بنكي لكل مواطن يمني"

قيام البنك المركزي بالتنسيق مع أحد البنوك التجارية بغرض التواجد في المناطق النائية والأرياف بما يساهم في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للشرائح المحرومة.

أخيراً: فإن مسؤولية الشمول المالي يجب أن تكون مسؤولية جميع القطاعات المالية والمصرفية الحكومية والخاصة التجارية والإسلامية، ولا تنحصر تلك المسؤولية على عاتق جهة بذاتها، باعتبار أن الشمول المالي هوالركيزة الأساسية والاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

أهم خطوة مساهمة وبشكل كبير في تحسين الشمول المالي هي قيام البنك المركزي بإنشاء إدارة أو قطاع يختص بدراسة الشمول المالي في الجمهورية

*مدير إدارة المحافظ الإلكترونية
بنك اليمن والكويت

خدمة تحصيل وتسديد
فواتير ورسوم الخدمات

بريدي تحاصيل

وفر وقتك ..وسدد مدفوعاتك

عبـر منافذنـا
الأوسع انتشاراً

تطبيق (بريدي موبايل)

الصراف الآلي ATM

البريد اليمني .. البريد بريدك
THE POST IS YOUR POST

البريد اليمني
YEMEN POST

خدمة العملاء | 8008008
www.post.ye

يعتبر بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن أول بنك للتمويل الأصغر في المنطقة العربية، بدأ ممارسة نشاطه في يناير في يناير 2009 ويعد إنشاؤه ثمرة لجهود الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND) ومساهمة من القطاع الخاص، ويأتي إنشاء البنك من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي والتمكين الاقتصادي لذوي الدخل المحدود وإشراك الفقراء ومحدودي الدخل في عجلة التنمية بدل البقاء على هامش الحياة عالة على المجتمع وليؤكد بأنه بنك من لا بنك له. ويعد بنك الأمل من أحدث البنوك تأسيساً في اليمن بعمر لا يتعدى الـ 13 عاماً لم تخل من أزمات متلاحقة بدأت في أحداث ما يسمى بالربيع العربي في العام 2011م واستمرت لعام ونصف تقريباً، ثم الحرب التي بدأت في العام 2015م والتي مازالت تلقي بظلالها على اليمن حتى اليوم متسببة في أكبر كارثة إنسانية أضرت بأكثر من 90% من السكان.

بنك الأمل للتمويل الأصغر.. شمول مالي وتطور ملموس رغم الأزمات المتلاحقة

ويعتبر التحدي الأكبر للبنك في ظل هذه الأزمات هواستهدافه بشكل رئيسي لشريحة الفقراء ومحدودي الدخل والتي تعتبر الشريحة الأسرع والأكثر تضرراً في ظل الأحداث الأمنية والاقتصادية المتلاحقة، والتي تسببت في ارتفاع مؤشرات المخاطرة لمحفظة التمويلات إلى قرابة (55%) وتسببت في شلل شبه تام لمصدر الإيراد الرئيسي للبنك بعد أن كان قد استطاع تحقيق الاستدامة التشغيلية في نهاية 2014م من عوائد محفظة القروض التي تخدم قرابة 40% من عملاء التمويل الأصغر على مستوى اليمن.

ومثلت الأزمات المتلاحقة التي تمر بها اليمن تحدياً كبيراً لإدارة البنك في إيجاد السبل الكفيلة باستمرار نشاطه من خلال الاستجابة السريعة لمعطيات الأزمة عبر تنويع الخدمات المالية وغير المالية التي تركز بشكل كبير على شريحة الفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة والصغرى، لكنها في الوقت ذاته شكلت سلة متنوعة من مصادر الدخل التي تتكامل فيما بينها في تغطية نفقات البنك وتمويل أنشطة التوسع الجغرافي والبشري والعملياتي لإيصال خدمات البنك إلى كافة أنحاء اليمن بدون استثناء.

مع أول تحد واجهه البنك جراء أحداث العام 2011م ولجوئه إلى تقليص أنشطة الإقراض خاصة في المحافظات التي شهدت اضطرابات أمنية، قام البنك بتوجيه بوصلة الانتاجية ناحية الخدمات المصرفية الأخرى كالحوالات الداخلية والخارجية والصرافة، فطور خلال العام 2012م خدمة التحويلات النقدية الاجتماعية التي تقدمها للمنظمات المانحة لمساعدتها في إيصال المساعدات النقدية المشروطة وغير المشروطة إلى المستحقين من الأسر الفقيرة والمتضررة من الحرب، وبذلك انقلب تهديد الحرب إلى فرصة لتنويع أنشطة وخدمات البنك وتوسيع علاقاته مع العديد من المنظمات المانحة العاملة في المجال التنموي والإنساني، فحصل على العديد من الجوائز المحلية والدولية وتم اختياره واحداً من أنجح خمس مؤسسات تمويل أصغر حول العالم من قبل مجلة The New Economy البريطانية.

وكان العام 2012 بداية الانطلاقة الحقيقية للبنك كمؤسسة مالية مصرفية متنوعة الخدمات لا تركز فقط على التمويل كباقي مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، وعاماً تلوالآخر استمر هذا التوسع والتطوير لكافة خدمات البنك يصاحبه توسع كبير في الهيكل الإداري والانتشار الجغرافي الذي يغطي 8 محافظات يمنية عبر فروع البنك، بالإضافة لشبكة واسعة من الوكلاء وصل قوامها إلى قرابة أربعة آلاف نقطة خدمة تخدم كل محافظات ومديريات اليمن، كذلك قام البنك بإنشاء أول مؤسسة تدريبية (مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال- ريادة) وهي معنية بتقديم الخدمات غير المالية للشباب ورواد الأعمال وعملاء التمويل الأصغر وربطهم بالخدمات المالية التي يقدمها بنك الأمل بشكل خاص والمؤسسات المالية الأخرى بشكل عام.

ورغم أن قساوة الحرب التي عصفت باليمن مع بداية 2015 كانت أكبر من كل التوقعات وجعلت البنك يعود عدة خطوات للخلف نتيجة تجميد خدمة التمويل بشكل كلي وتراجع محفظة الادخار وتوقف حركة الحوالات الداخلية وكذلك الخارجية نتيجة القيود المالية التي فرضت على القطاع المصرفي بشكل عام، وإغلاق بعض الفروع في مناطق الصراع، فعند أول نقطة في تراجع منحنى حدة القتال بدأ البنك في تلمس الفرص المواتية مرة أخرى مع بداية 2016م وقام خلال الثلاث السنوات اللاحقة بتحقيق قفزة نوعية في خدماته المصرفية من خلال :-

تطوير منتجات تمويل لتغطية احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة من الطاقة البديلة نتيجة الانقطاع الكلي لخدمة الكهرباء.

تطوير منتجات التمويل للأنشطة الزراعية التي زاد الاعتماد عليها في رفع معدلات الأمن الغذائي الداخلي نتيجة القيود المفروضة على الاستيراد .

توسيع آليات تقديم خدمة التحويلات الاجتماعية لتشمل الفروع والوكلاء وفرق الصرف الميدانية وحتى المنزلية، وتطويرها من الناحية التقنية لأدوات الصرف في وضعية الاتصال وعدم الاتصال لتصل قدرته الإنتاجية إلى صرف أكثر من 200 ألف حوالة يومياً عبر أكثر من 3000 مستخدم يعملون بشكل لحظي في أكثر من 1000 موقع دفع في 333 مديرية و22 محافظة .

فتح حسابات لدى 3 بنوك خارجية مراسلة لاستقبال أموال المانحين من خارج اليمن والمخصصة لتنفيذ مشاريع المساعدات الإنسانية، والتنسيق مع السلطات الرقابية للاستفادة من هذه الأموال في دعم استيراد المواد الغذائية والدوائية الأساسية.

تطوير خدمة النقود الالكترونية PYes والتي أصبحت تشكل أحد الحلول التي فرضتها أزمة السيولة التي عصفت بالقطاع المصرفي اليمني نتيجة الحرب وقيود ترحيل العملة إلى الخارج، وبدأ البنك وبشكل تدريجي مدروس في الاعتماد عليها في تقديم معظم الخدمات المصرفية الأخرى كالتمويل والادخار وتوزيع المساعدات النقدية خاصة خلال جائحة كورونا

تطوير منتج التمويل الإلكتروني الذي أعاد البنك إلى المنافسة على صدارة قطاع التمويل الأصغر، وهومنتج تمويل عبر خدمة النقود الالكترونية PYes لتوسيع أنشطة المشروعات التجارية والخدمية في تقديم خدمات الدفع الالكتروني وسداد فواتير الخدمات، إذ حصد هذا المنتج الابتكاري 5 جوائز دولية في مجال الابتكار في الخدمات المالية والشمول المالي .

تغلبه على أزمة السيولة من خلال عقد التحالفات مع شركات الصرافة والبنوك وكبار التجار لتوفير السيولة اللازمة لتغطية أنشطة البنك وفي مقدمتها خدمة التحويلات الاجتماعية والتي مكنت البنك من توزيع أكثر 100 مليار ريال يمني سنوياً.

التطويرات المهنية والفنية في إبراز دور البنك في تعزيز الشمول المالي في اليمن من خلال توزيع قرابة 155 ألف تمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والصغرى والمشاريع الزراعية، وتشجيع قرابة 205 آلاف مدخر على فتح حسابات بنكية وإلكترونية بإجراءات ميسرة متناسبة مع إمكانيات الفئات الفقيرة، ومن الناحية الجغرافية أصبحت خدمات البنك متاحة لسكان المناطق الريفية والحضرية عبر خدمة التحويلات الاجتماعية وخدمة النقود الإلكترونية والتي استفاد منها أكثر من 8 ملايين مستفيد من المساعدات النقدية المقدمة من المنظمات المحلية والدولية ساهمت في توفير فرص عمل مؤقتة لأكثر من 3000 شاب وشابة من سكان المناطق المستهدفة وتشغيلهم ضمن فرق الصرف والتقييم والمراقبة على مشاريع التحويلات الاجتماعية .

ومن المعروف أن البنوك تقيس نجاحاتها بما تحققه من أرباح صافية نهاية كل سنة مالية، لكن بنك الأمل للتمويل الأصغر وإدارته يقيسان النجاح بمعيار آخر تماماً يتمثل بنجاح مقترض أومتدرب في تجاوز مرحلة الإعالة والانطلاق نحوالاعتماد على النفس في واقع غير مستقر، وترتكز خطط بنك الأمل للتمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي والانتشار وابتكار منتجات جديدة تصل إلى عمق الريف اليمني المحروم من الخدمات المالية، حيث أن البنوك التجارية الربحية التي تقتصر خدماتها على ما نسبته 5% من سكان اليمن فقط كلها في المناطق الحضرية.

وفي الوقت الذي لازلت الحرب مستمرة، تظل عجلة التطوير في بنك الأمل أيضا مستمرة، ويسعى البنك خلال العامين القادمين إلى التركيز على توسيع العلاقة مع المؤسسات المالية خارج حدود اليمن لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية لتوسيع شريحة عملاء البنك وتعزيز مساهمته في تحقيق الشمول المالي في اليمن.

فوائد الشمول المالي

تزداد أهمية وفوائد الشمول المالي لأنه توجد علاقة قوية جدا بينه وبين النمو الاقتصادي والاستثمار المالي،

فعلي سبيل المثال عندما تقوم بتوفير وتدعيم التمويل الخاص بالشركات الصغيرة والشركات المتوسطة يؤثر هذا على تدعيم عملية النمو الاقتصادي، كما تتأثر الجوانب الاجتماعية من الشمول المالي وذلك من خلال الاهتمام الكبير بمحدودي الدخل والفقراء، والتوصل إلى الاشخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن فوائد الشمول المالي تعمل علي تحقيق المصلحة العامة والتي بدورها تستطيع خلق فرص كثيرة للعمل، مما يساعد ايضا علي تحقيق التطورالاقتصادي، وبالتالي انخفاض نسب الفقر، وتحسين الدخل الاجتماعي، وارتفاع مستويات المعيشة. كما ترجع أيضاً فوائد الشمول المالي إلى ما سيتوفر من الخدمات المالية بتكاليف قليلة وبطرق بسيطة، مثل دفع المستحقات عن طريق الهاتف المحمول.

أهم فوائد الشمول المالي وتأثيره :

1) الشمول المالي مفيد للمواطن، فتنفيذ الشمول المالي، معناه أن جميع فئات المجتمع سيتوفر لديهم الفرصة المناسبة لإمكانية اداره أموالهم ومدخراتهم بشكل صحيح واكثر امانا و تضمن الدولة عدم ذهاب العديد من الاشخاص الي الطرق الغير الرسمية، والتي لا تتمتع باي عملية رقابة وإشراف.

2) يضمن الشمول المالي عدم حدوث حالات نصب للمواطن أو فرض رسوما كبيرة عليهم، وهذا لأنه يستخدم أمواله من خلال الوسائل المشروعة مثل مكاتب البريد، وغيرها من الجمعيات التابعة للدولة .

4) يعتبر لشمول المالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول في هذا العصر، لأن من خلاله تسود حالة من الاستقرار المالي،فحالة الدولة الاقتصادية لن تتطور، في حالة وجود العديد من الأفراد والشركات المستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.

4) يعد الشمول المالي من اهم الضمانات التي تجعل المؤسسات المالية تقوم بتحديث منتجاتها، وزيادة عملية التنافس بينهم لتقديم المنتجات المالية بتكاليف منخفضة وسهولة حصول المستهلكين علي تلك الخدمات ومراعاه مصلحتهم .

5) اهتمام الشمول المالي بشريحة كبيرة في المجتمع، وبالأخص الشرائح المهمشة أو الشرائح التي تعثر علي منتجات مالية تناسب احتياجاتها مثل محدودي الدخل والفقراء، والمرأة بشكل خاص، وغيرها من أصحاب المشاريع الصغيرة والشباب وغيرهم .

6) للشمول المالي دورا هاما لمواجهة التحديات المجتمعية مثل مشكلة الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل، ويعتبر الشمول المالي من اهم حلقات زيادة فرص العمل والتقليل من تأثيرات التقلبات المالية والاقتصادية داخل الدولة .

7) فائدة الشمول المالي بالنسبة للدول العربية انه من اهم داعمي المجهودات المبذولة في عملية تطوير البنية التحتية، ويعمل علي زيادة نسب الاستثمار، وتنفيذ مفهوم الاستدامة المالية لمواجهة مشكله البطالة، ويرجع ذلك أن تقوية نظام الشمول المالي يأتي بالإيجاب علي الشباب، كما يعمق الشمول المالي من عملية القطاع المالي والقطاع المصرفي وتقوية استقراره وسلامته وتعزيز دوره في عملية التطور الاقتصادي الشامل.

نماذج لتجارب دول عربية نحو الشمول المالي

أيمن عبد الملك العنسي*

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، حيث عمل عددا منها على إطلاق إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي على غرار لبنان التي احتلت المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 36عالميا، وسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 42عالميا، الأردن التي احتلت المرتبة الخامسة عربيا والمرتبة 68عالميا، الإمارات التي احتلت المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 77عالميا والمغرب التي احتلت المرتبة السابعة عربيا والمرتبة 82عالميا، لتكون هذه الدول محل دراسة لتباين وتعدد المحاور التي ارتكزت عليها كل دولة في وضع استراتيجياتها لتعزيز الشمول المالي وباعتبارها من الدول المتصدرة قائمة الدول العربية من حيث مؤشرات الشمول المالي، والتي سيتم التعرض لأحد تجارب هذه الدول نحو الشمول المالي.

تجربة الجمهورية اللبنانية

وضع مصرف لبنان استراتيجية لتعزيز الشمول المالي تهدف الى ما يلي:

إدراك أعمق لدى المواطنين لمفهوم السياسة النقدية الوطنية والنظام الاقتصادي والمالي، وما ينطوي عليه من مخاطر وتحديات.

- فهم اكبر واختيار أنسب واستخدام للمنتجات والخدمات المالية الرسمية من قبل الأفراد، وعروض مصرفية أكثر تكيفا مع احتياجات مختلف الشرائح، وتوافر منتجات وقنوات مالية مبتكرة مقرونة بممارسات أفضل لحماية المستهلك المالي.

- تحسين ممارسات الأفراد المالية من حيث إعداد الموازنة، والادخار الطويل الأمد، والتخطيط للتقاعد، ومهارات الإدارة المالية.

- تعزيز قدرات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لجهة تطوير المنتجات والقنوات الهادفة إلى تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين مهارات هذه المؤسسات تقنيا وعمليا في كافة قطاعات السوق.

- تشجيع السلوك الاستثماري المسؤول والاستثمار التأثيري، مصحوبا بتطوير الأسواق المالية وبناء القدرات الاستثمارية لدى المستثمرين والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- بالإضافة إلى جهود مصرف لبنان الرامية إلى تأمين أنظمة دفع فعالة، وأتمتة نظام التقارير الائتمانية وتشجيع المصارف على الانتشار خارج المدن الكبرى، يخطط المصرف لعمل ثلاثي الأبعاد وهي: التنظيم المالي، التثقيف المالي وحماية المستهلك المالي والتي تعتبر ركائز استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي كما يلي:

- التنظيم المالي: عن طريق تحديث البنية التحتية المالية والأسواق المالية وإدخال سياسات وإجراءات جديدة تستند على معطيات واقعية لتسهيل تقديم الخدمات المالية للجميع بما فيها الخدمات المالية الرقمية.

- التثقيف المالي: عبر صياغة وتصميم برامج تعليمية مخصصة وفقاً لاحتياجات مختلف شرائح المجتمع، وجلسات وندوات التوعية كما يعمل مصرف لبنان على إنشاء منصة رقمية تفاعلية للشمول المالي تتضمن موادا تعليمية وأدوات تعليمية ترفيهية تفاعلية ومجموعة أدوات لتعليم الإدارة المالية، الغرض منها تأمين التواصل الفعال وتبادل الممارسات والمعلومات بين الأطراف المعنية.

- حماية المستهلك المالي: وذلك من خلال توفير إرشاد أفضل لمستهلكي الخدمات المالية وتحسين الإجراءات والممارسات من قبل مقدمي الخدمات المالية بما يضمن حماية حقوق المستهلك المالي.

من اجل ذلك أطلق مصرف لبنان العديد من المبادرات التي حققت بعض الإنجازات لتعزيز الشمول المالي منها:

دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال الحوافز التسليفية: وذلك من خلال الآتي:

دعم مشاريع القطاع الخاص المحلية في قطاعات الصناعة، السياحة، الزراعة، المعلوماتية، الأعمال الحرفية بواسطة قروض مدعومة لتمويل مشاريع جديدة أو لتطوير مشاريع قائمة، حيث منح أكثر من 20ألف قرض.

- استحدث مصرف لبنان حوافز تسليفيه للمصارف اللبنانية الغرض منها تمويل مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع قائمة في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع العقاري، حيث استفاد أكثر من 3آلاف شخص من هذه القروض.

- إطلاق رزمة تحفيزية جديدة على شكل قروض ميسرة، وتشمل الرزمة القروض الصغرى المدعومة، وهي قروض تمنحها مؤسسات الإقراض الأصغر للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر التي توظف أربعة أشخاص على الأكثر، لمساعدتهم على إنشاء وتطوير مشاريع صناعية أو خدماتية أو سياحية أو تجارية، وقد منحت قروض متناهية الصغر لأكثر من 4آلاف مستفيد خلال الفترة2017 2013-

- إعفاء المصارف من الاحتياطي الإلزامي ودعم الدولة للقروض، وضخ حوالي 14مليار دولار في خمس سنوات دعما للنشاط الاقتصادي.

إتاحة مصادر تمويل جديدة من الأسواق المالية: وذلك من خلال الآتي:

أصدر مصرف لبنان سنة 2013التعميم الوسيط المتعلق بالتمويل الرأسمالي، من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وما يتيح للمصارف الاستفادة من كفالة مصرف لبنان لحدود 75%من مساهمتها في رأسمال الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال، وسمحت هذه المبادرة من استقطاب 800شركة ناشئة، وخلق 9000فرصة عمل، وزاد الثروة الوطنية نحو 1.5مليار دولار، ويتوقع أن يسجل هذا القطاع نموا سنوياً بما يتراوح بين 7% إلى9 %.

وضع إطار وقواعد تأسيس شركات معنية بحشد التمويل عن طريق الإنترنت، لجمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من المستثمرين.

ج. تعزيز حماية العملاء في القطاع المصرفي والمالي: إصدار عددا من التعاميم التي تهدف إلى حماية العملاء ومقدمي الخدمات المالية، تعميم متعلق بتنظيم العمليات المصرفية والمالية بالوسائل الإلكترونية، إنشاء وحدة حماية العملاء سنة2015،إصدار تعميم متعلق بتسهيل العمليات المصرفية للعملاء من ذوي الحاجات الخاصة.

د. تعزيز القدرات المالية لدى المواطنين والأساتذة ومقدمي الخدمات المالية:

توعية الشباب حول دور وعمل القطاعين المالي والمصرفي من خلال تنظيم دورات تدريبية حيث تم تدريب 800طالب سنوياً، واستضافة 9آلاف طالب في المركز الرئيسي والفروع في الفترة -2001 2017بالإضافة إلى التعاون مع وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم العالي.

لا شك أنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به على مختلف المستويات من أجل تلبية الطلب الكبير في العالم العربي على الخدمات المالية، إذ يتطلب الوصول إلى المدخرات الصغيرة، التي تعتبر من أهم الخدمات المالية لمنخفضي الدخل، أطراً قانونية أكثر ملاءمة (كالترخيص المتدرج لمقدمي الخدمات والحيطة الوافية في التحقق من هوية العملاء) بحيث يتسنى ظهور مقدمي خدمات متخصصين واستدامتهم. ولعل الاستثناءات تتمثل في بلدان كالمغرب وتونس، التي تلعب فيها الشبكات البريدية دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات الأساسية، أو اليمن، المطبّق به بالفعل قانون مصرفي سليم لتنظيم التمويل الأصغر. كما لا توجد بعد بيانات مصنفة حسب الجنس متاحة بشأن تعميم الخدمات المالية في المنطقة، على الرغم من أن وجودها كان سيسمح بوضع سياسات أدق استهدافاً للتعامل بصورة أكثر فعالية مع الأعراف الاجتماعية المتصلة بحقوق المرأة القانونية والاقتصادية. وأخيراً فحتى إذا كانت هناك لوائح وبنية تحتية في بعض الأسواق، فلم تشهد الأطراف المعنية بعد قصص نجاح حقيقية أو تقليص يذكر في الفجوات السوقية.

المراجع:

الشمول المالي في العالم العربي. (2018). تم الاسترداد من بوابة Findev: https://www. alshmwl-/04/findevgateway.org/ar/blog/2018 almaly-fy-alalm-alrby

الطاوس غريب، وحنان دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية –دراسة بعض التجارب العربية. Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 15، 202.

* البحوث والتطوير-بنك اليمن الدولي

يتابع المهتمون بالشؤون الاقتصادية والمالية تطورات استخدامات النقود في ظل ثورة التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة، من تلك التطورات في العقد الأخير بروز ما يسمى النقود الرقمية مثل بتكوين وايثريوم وغيرها والتي أصبحت قيمها تتزايد يوما بعد يوم ولها سوق دولي يصل حجمه إلى 2.5 تريليون دولار.

النقود الرقمية..
الفرص والمخاطر والآفاق المستقبلية

أ. د. مطهر العباسي

بداية، يمكن الإشارة إلى أن نظام النقد الدولي ونظام المدفوعات العالمي يعتمد على استخدام نوعين من النقود: النقود الورقية التي تصدرها البنوك المركزية في معظم دول العالم وتقوم بوظائف محددة، كوسيط للمعاملات والمبادلات وأداة للحساب ومخزن للقيمة وأداة للمدفوعات، ولكل دولة عملتها الخاصة بها ومميزة عن العملات الأخرى، ولها سعر صرف ثابت أو متقلب مع العملات الأخرى من النقد الأجنبي، وهناك ما يسمى بالنقود الإلكترونية وتشير إلى التعاملات المالية بين الأفراد والشركات والدول إلكترونيا عبر أنظمة الحواسيب أو التلفون وباستخدام بطائق الإئتمان وغيرها، ويجب أن تكون مدعومة بالعملة القانونية الورقية،

وفي السنوات العشر الماضية ظهر نوع آخر من النقود اصطلح على تسميتها بالنقود الرقمية أو النقود "المشفرة" أو النقود "الافتراضية"، وهي النقود التي يتم تبادلها على شكل رقمي عبر الإنترنت وليس لها وجود مادي مثل النقود الورقية أو المعدنية، ولها وظائف مماثلة للعملات المادية، واستخدامها لشراء السلع والخدمات، ولكنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية مباشرة بلا حدود وبدون قيود. كما تتميز بأنها عبارة عن برامج مكتوبة بلغة تشفير معقدة باستخدام تقنية سلاسل الكتل "بلوك تشين" وهي بمثابة نظام لتسجيل المعلومات بطريقة تجعل من الصعوبة بمكان تغيير أو قرصنة أو تزوير النظام. وتختلف عن النقود التقليدية بأنها لا تصدر عن البنوك المركزية للدول، وإنما تصدرها شركات خاصة، ونتيجة لتزايد الإقبال على شرائها واستخدامها، هناك أكثر من 110 بنوك مركزية في دول العالم تعكف على وضع الأطر القانونية والتنظيمية للتعامل مع النقود الرقمية، بل إن بعض البنوك المركزية، مثل البنك المركزي الصيني، دشن تجربة إصدار عملة رقمية خاصة به بهدف السيطرة والتحكم في تعاملات تلك النقود في الاقتصاد الصيني، وهناك دول أخرى اعتمدت رسميا تلك النقود في المعاملات والمبادلات مثل السلفادور والإكوادر، وما يزال الخلاف قائما بين السلطات النقدية في دول العالم من مؤيد للسماح بالتعامل بتلك النقود بصورة قانونية ومن متوجس أو معارض لذلك،

فالمؤيدون لاستخدام النقود الرقمية يرون فيها زيادة الكفاءة في التحويلات المالية عبر الدول بسرعة فائقة وبلحظة من الزمن، مما يخفض بدرجة كبيرة تكاليف التحويل، مقارنة بنظام التحويلات الراهن والذي يمر عبر طرف ثالث وقد يأخذ وقتاً أطول من الزمن وبتكاليف عالية، كما أن حفض الثروة في صورة عملات رقمية يحميها من التضخم، فالعرض من تلك العملات، وتحديدا عملة "بيتكوين" لا يتجاوز 21 مليون وحدة نقدية، ولذلك فإن قيمتها تتزايد كلما زاد الطلب عليها مما يحميها من التضخم وتدهور قيمتها، فمثلا كان سعر الوحدة النقدية من عملة "بيتكوين" في عام 2011 تساوي 1 دولار، وبلغت قيمتها حالياً في عام 2021، أكثر من 60 ألف دولار، إلا أنه لم يكن تصاعدا مستمراً، فقد واجهت قيمتها تقلبات حادة خلال السنوات العشر الماضية، لكنها ظلت متصاعدة، وقد لاقت رواجاً واسعاً في أنحاء العالم بعد أن تداولها كبار المستثمرين والعديد من الشركات المحلية والعالمية.

ولا شك أن فرص نجاح النقود الرقمية تكون أكبر في الاقتصادات المتقدمة والتي تمتلك بنية تحتية لنظم الاتصالات والإنترنت والطاقة الكهربائية، ولديها بنية قانونية وتنظيمية متطورة، ولذلك فإن هوس الشباب في تلك البلدان بالنقود الرقمية يزداد إتساعاً وعمقاً، خاصة وأن برامج تلك العملات تتيح لما يسمى "بالتنقيب" أو "بالتعدين" وهي عملية إكتساب نقود رقمية عن طريق حل معادلات رياضية ومسائل برامجية باستخدام أجهزة حواسيب عالية السرعة والطاقة، ويطلق مجازا على الأشخاص الذين يقومون بحل الخوارزميات وفك الشفرات الرياضية المعقدة "بعمال المناجم" بسبب قضائهم أوقات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر لحل البرامج المعقدة والحصول على وحدات نقدية من العملة الرقمية، كما تتطلب العملية استهلاك طاقة كهربائية عالية، ولذلك فإن أنصار البيئة يرون في تلك العمليات زيادة في التلوث البيئي وانبعاثات غاز الكربون الذي يسرع من عملية الاحتباس الحراري. فمثلا، يتم تعدين 75 في المئة من عملة البيتكوين في الصين، وخاصة في المناطق الريفية، ويأتي ثلثا الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصين من الفحم الحجري، أي أن معظم الطاقة الكهربائية المستهلكة لهذا الغرض مصدرها ضار بالبيئة. وتشير بعض التقارير إلى أن تعدين البيتكوين يستهلك طاقة كهربائية سنوياً يعادل الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية لكل من السويد أو الأرجنتين.

ورغم تزايد قيمة بعض العملات الرقمية وإتساع نطاق استخداماتها عالمياً، إلا أن هناك العديد من المخاطر تهدد نظام النقد والمدفوعات العالمي، فتلك العملات يتم إصدارها والتعامل بها خارج إطار النظام المصرفي العالمي وبعيد عن رقابة ومتابعة صندوق النقد الدولي وبنك التسويات العالمي والبنوك المركزية في دول العالم، كما أن إدارتها تتم بطريقة لا مركزية، مما يثير القلق حول إمكانية استخدام تلك النقود في الملاذات الآمنة للتهرب الضريبي وغسل الأموال وفي التجارة غير القانونية (المخدرات والاتجار بالبشر)، وفي تمويل الإرهاب، ودفع أموال الفدية لعصابات الإجرام وقراصنة نظم المعلومات للشركات وغيرها.

وعن مستقبل النقود الرقمية، يتوقع البعض أنها ستغير إلى الأبد مفاهيم البشر وكيف يتفاعلون مع المال، والبعض الآخر يحذر من تحولها إلى فقاعة خطيرة تجلب الخسائر والإفلاس للمتعاملين بها، ويرى بعض الخبراء أن النقود الرقمية ستؤدي إلى تعطيل نظام التمويل التقليدي لأن إحدى أكثر المرافق جاذبية هي القدرة على تحويل المدفوعات بكفاءة عبر الحدود دون تكلفة أو تأخير أو تقلبات في أسعار الصرف".

من جانب آخر، فإن سلطات البنوك المركزية في العالم وخاصة في الدول المتقدمة منهمكة في تطوير اللوائح الخاصة بالعملات الرقمية أو المشفرة، ويدركون أنها أداة أصيلة في الاقتصاد الرقمي، وبالتالي، فهي في طريقها لتصبح سائدة في السنوات العشر المقبلة. وهذا يتطلب التنسيق والتعاون الوثيق بين البنوك المركزية في العالم وبالشراكة مع صندوق النقد الدولي وبنك التسويات العالمي لوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعملات الرقمية حتى تكون أداة مساعدة وآمنة في تحقيق الاستقرار النقدي العالمي ورفع كفاءة نظام المدفوعات الدولي.

حنان الحمودي – مدير إدارة التدريب والتوظيف في بنك اليمن الدولي لـ(المصارف Al-Masarif):

الكثير من كوادرنا باتت تدير بنوكاً محلية وتسهم في تطوير القطاع المصرفي

يمتلك بنك اليمن الدولي رؤى تخدم القطاع المصرفي اليمني، تنطلق هذه الرؤى من أهمية التأهيل والتدريب المستمر لكوادره.. هذا الاهتمام جعل البنك مساهماً بارزاً في تنمية وتطوير القطاع المصرفي بحسب ما تقوله حنان الحمودي- مدير إدارة التدريب والتوظيف في البنك، في سياق هذا الحوار.

مؤكدة أن بعضاً من كوادر البنك باتوا اليوم يديرون بنوكاً في الداخل اليمني ويحققون نجاحات يفاخر بها بنك اليمن الدولي كونه أسهم في مد هذا القطاع بكوادر قادرة على تطويره.

وتقول الحمودي إن البنك يحرص على تطوير كوادره في مختلف الأنشطة البنكية وبما يخدم عملائه، كما يعمل بصورة مستمرة على تطوير قدرات موظفيه فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.. المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في سياق هذا الحوار..

تولى قيادة بنك اليمن الدولي اهتماماً كبيراً لموضوع تدريب وتطوير الكادر كيف ينعكس ذلك على الواقع؟.

تؤمن قيادة البنك بأن النجاح من خلال بناء وتطوير كادر مصرفي محترف.. عبر جميع الأشكال التقليدية والجديدة لعملية التعليم والتدريب التي تتيح خيارات متعددة ومتنوعة تسهل للموظفين الحصول على احتياجاتهم التدريبية باللغة العربية أو الإنجليزية التي تواكب التطورات وتنسجم مع نمطهم بالأسلوب الذي يحقق الفعالية والكفاءة والمتعة أثناء عملية التدريب، ولهذا فإنها تخصص ميزانية سنوية للتأهيل والتدريب داخل الوطن وخارجه ويتم ذلك عبر إعداد برامج تدريبية تواكب التطورات الحاصلة في المجال المصرفي، إضافة إلى تعزيز الثقافة المصرفية لكافة الكادر البشري في مختلف الإدارات والفروع بما يجعل كل موظف في البنك مؤهلاً لوظيفة موظف مصرفي شامل.

تدريب وتأهيل

هل بالإمكان إعطاء القارئ فكرة عن برامج التدريب والتأهيل في البنك؟.

تقوم إدارة التدريب سنوياً بإعداد برامج تدريب وتأهيلة موزعة على كافة أشهر السنة داخل البنك ويسبق ذلك عمل استبيان لكافة الإدارات والفروع لمعرفة احتياجات الموظفين التدريبية حتى تحقق برنامج التدريب الداخلي الغرض الأسمى وهو تأهيل كافة الكادر المصرفي إضافة إلى ذلك يتم تدريب عدد من الموظفين في معهد الدراسات المصرفية ومعاهد أخرى داخل اليمن وخارجها والمشاركة في المؤتمرات وورشة العمل والبرامج التدريبية الدولية اونلاين، و إقامة العديد من البرنامج تحت مسمى دورة الإدارة يتم تأهيل فيها مدراء ورؤساء ومشرفي الأقسام لتعزيز مبدأ التدريب الوظيفي كما أن البنك يتبنى تأهيل وتدريب الموظفين الجدد على كافة الأعمال المصرفية في البنك ليتمكنوا من وظيفة موظف مصرفي شامل، وكذلك تأهيل عدد من موظفي البنك في شهادات الماجستير والدراسات العليا والشهادات المهنية التي أصبحت وسيلة هامة من وسائل التعليم والتدريب المستمر التي تضمن للموظف والبنك استمرارية تحديث المعارف والمهارات والخبرات وتحسين الأداء على مستوى الفرد والبنك.

هل تعتقدون أن البرامج التدريبية التي تقدمونها انعكست بشكل إيجابي في تطوير العمل في البنك؟.

بكل تأكيد فهذه البرامج التدريبية انعكست إيجاباً على تطوير أعمال البنك، لأن السمة المعروفة لكادر بنك اليمن الدولي أنه من أفضل الكوادر المصرفية الموجودة وهو ماساهم في جعل البنك في مرتبة متقدمة عن بقية البنوك الأخرى كما يشهد السوق بأن موظفينا مؤهلون ومدربون على المهارات المصرفية والمهنية التي تعزز ثقتهم بأنفسهم وتعكس مقدرتهم على الإبداع والعطاء وبذل كل ما فيه مصلحة العمل وتقديم أفضل خدمة للعملاء، و هناك ضمن كوادر البنك من بات يدير بنوكاً أخرى وساهمت بشكل كبير في تطوير تلك البنوك وهو ما يجعلنا نفخر بأننا رافد قوي للسوق المصرفية اليمنية.

جرائم خطيرة

بالنسبة للتدريب في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال هل قيادة البنك مهتمه في هذا الجانب؟.

غسل الأموال من أكثر الجرائم الخطيرة على الاقتصاد، حيث تنوعت أساليبها وتطورها من أجل تبيض تلك الاموال، وهو ما يجعلنا نقوم سنوياً بعقد البرامج النوعية المتخصصة في هذا المجال ومن أهمها الشهادة الدولية لاختصاصي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي شارك مجموعة من موظفي البنك فيها، وكذلك برنامج مخاطر الحظر والعقوبات الدولية وغيرها من البرامج التدريبية الأخرى التي تم تنفيذها لكافة موظفي البنك حول غسل الأموال وكيفية مكافحتها والحد منها.

هل برامج التدريب تقتصر على المركز الرئيسي أم أنها تمتد على مستوى الفروع؟

تمتد البرامج التدريبية على كافة موظفي البنك سوءاً في الإدارة العامة أو الفروع داخل صنعاء أو خارجها، ويجرى دائماً تدريب موظفي الإدارة العامة مع موظفي الفروع لخلق انسجام وتنسيق أكبر بينهم، ويجري استدعاء الفروع داخل صنعاء إلى المركز الرئيسي لنفس الغرض.. أما بالنسبة لفروع خارج صنعاء فيجري استدعاؤهم إلى صنعاء إذا لزم الأمر أو مشاركتهم عبر برنامج ZOOM المواكب للتحديث المتسارع في مناهج التدريب في العصر الحالي والذي لا يختلف عن التدريب التقليدي في تحقيق النتائج حيث كلاهما يهدف إلى إيصال المعلومة والمعرفة للمتدربين، وهناك طرق كثيرة للتعليم عبر الوسائل التكنولوجية المتاحة عبر الإنترنت والتي تسهل مشاركة موظفي فروع خارج صنعاء في أي برنامج تدريبي.

ما هي خطتكم للبرامج القادمة؟.

هناك اهتمام بالبرامج التدريبية النوعية المهمة والشهادات المهنية التخصصية لبعض الموظفين ووضع خطط لبرامج التدريب القادمة لمواكبة الاحتياجات التدريبية للموظفين، وكذلك عمل دورات تعريفية للمنتجات التي يعتزم البنك إطلاقها خلال الفترة القادمة لمواكبة التطورات الحاصلة في العمل المصرفي.

خواطر بشأن قيام سوق للأوراق المالية في اليمن (2)

حسين حسن قعطبي *

> لنا أن نتساءل ما اذا كانت هناك بعض النواقص قد رافقت اعمال اللجنة الفنية.. فالإجابة بنعم؛ فكل جهد لابد وأن يكتنفه بعض النواقص والثغرات وتتمثل هذه بالتالي:

- التوسع الكبير في الجهات الممثلة باللجنة الفنية؛ عدم تمثيل جهة اكاديمية أو بحثية ذات علاقة؛ الانشغال المتكرر لبعض اعضاء اللجنة في شؤون مرافقهم؛ عدم وجود مستشار قانوني ذو صلة؛ الضعف الشديد في التفاعل بين اللجنة الفنية واللجنة الإشرافية؛ واخيرا عدم تنفيذ خطة لتدريب اعضاء اللجنة الفنية في عدد من الأسواق المالية، ففيما يتعلق بالنقطة الاخيرة فقد وردت مذكرة من مدير عام صندوق النقد العربي الاستاذ/جاسم المناعي تؤكد استعداد الصندوق لتوفير فرصتي تدريب لعضوين من اعضاء اللجنة الفنية كتدريب مكثف (6 اشهر في بورصتين عربيتين) في كل بورصة سيتم التدريب فيها لمدة ثلاثة أشهر- وللأسف لم يتم التجاوب مع هذا العرض وبالتالي خسرنا هذه الفرصة التدريبية المعمقة.

لذلك نقترح في حالة تم التفكير في إعادة تشكيل قوام جديد للجنة فنية للتهيئة والتحضير لقيام سوق للأوراق المالية ؛ تجنب العيوب التي اكتنفت عمل اللجنة الفنية السابقة والتي تمت الاشارة اليها آنفا، وعلى ضرورة الحفاظ على التراكم المعرفي والخبرات المكتسبة لدى الأعضاء السابقين للجنة الفنية، ويجب أن يكون عمل اللجنة القادمة متأنيا وتكون هناك ثقة بخطواتها حتى لو أخذ العمل وقتا مطولا- حيث إن فتح السوق وإيجاد البنية سيكون بالنهاية قرارا سياسيا.

وهذه اللجنة الفنية ستكون نواة لقيام سوق الأوراق المالية، ومن المؤمل أن تكون هذه اللجنة هي الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية القادمة وسوف يناط بها من حين إنشائها، تجهيز كل ما يتعلق بالإطارات التشريعية، الإدارية وتنظيمية لقيام هذه الهيئة والجهات التابعة كالبورصة ومركز التسويات والإيداع : هذه في حال رغبت الحكومة في أنها تختزل الأمور والاستفادة مما تم انجازه .

وهنا يبرز أمامنا سؤال مهم وهو: هل أصبح قيام سوق للأوراق المالية في اليمن ضرورة؟

ان قيام مثل هذا سوق هو من متطلبات برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية، وتحديدا احدى متطلبات اصلاح القطاع المالي : اما اذا نظرنا لكونه ضرورة أو لا : فكل عمل نجد فيه جانب الخير و كذلك جانب الشر، ولذلك يجب أن نسير إلى الأمام لقيام السوق، و الوضع في اليمن يتطلب خلق وعي : فالدراسات الذي اعدت كانت قد درست جانب العرض والطلب من الشركات عند قيام السوق .

واذا وجدت القناعة فعلينا تلمس المشاكل والعمل على معالجتها، وقيام السوق سيخلق بالتأكيد جملة من الحراك في النشاط الاقتصادي، ونحن نتطلع الى الجوانب المضيئة : فإن قوة أو ضعف العمل المؤسسي يؤثر بدون شك، الى أن ذلك لا يعني التوقف عن العمل والسؤال ماذا عن أذون الخزانة وما هو وضعها عند قيام سوق الأوراق المالية : الامر يمكن أن يتطور عند إنشاء هذا السوق ويتم تداول الأسهم والسندات فيه ؛ فبدلا من أن تكون أذون الخزانة وثائق اسمية تصبح وثائق لحامليها.

ومن الأحداث التي ينبغي الوقوف أمامها في الفترة السابقة هو قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لإنشاء سوق للأوراق المالية، وقد جاء ذلك متزامنا مع قرار بتحويل شركة يمن موبايل الى شركة مساهمة، ومن المعتقد أنه قرار قد جاء في وقته حينها، حيث أن المتابع والمطلع على النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة مع الجهات الأجنبية كحكومات وكشركات يدرك ذلك.

وعلى سبيل المثال عندما اعطيت شركة دبي العالمية حق إدارة المنطقة الحرة، كان من ضمن الاتفاق تحديد 10% للاكتتاب العام، ونفس الأمر تم ذكره عندما تم الاتفاق مع المشغل الثالث ل GSM، إلاّ أن ما يجري في الشركات المساهمة في واقع الأمر هو إجراء لتحويل ملكية عبر جهات قانونية، لكنها لا تعبر عن حقيقة القيمة السوقية لهذه الأسهم فقد يكون مثلا قيمة سهم في شركة ما يساوي(5000 ريال) في وقت معين، بينما تم شراءه عند الاكتتاب ب(100ريال) وذلك قبل نحو 25-20 سنة.

ومن المعتقد أن قرار مجلس الوزراء يمكن له أن يسير باتجاه إعادة تنشيط اللجنة الفنية، وتفعيلها ورفدها ببعض المتخصصين لسد أية ثغرات.

لكن من الضرورة بمكان الحفاظ على التراكم المعرفي والموجود لدى اعضاء اللجنة الفنية، كونها كانت تقوم بااعمال دقيقة ومهمة، وبناءا على ذلك كل تراكم معرفي يجب أن يستفاد منه .

اختزالا لكل الامور ... من المهم الاقدام على هيئة مؤقتة للاعداد والتحضير لقيام سوق الاوراق المالية وذلك من خلال الاعضاء السابقين و المقتدرين من اعضاء اللجنة اذا امكن ذلك. ومن المستحسن أن يكون ذلك عن طريق الانتداب لكي يتفرغو لاعمال اللجنة الفنية كاساس . فاذا كانت هناك رغبة جادة في اخراج مثل هذا السوق فعلينا أن نبدا من حيث ماانتهت اعمال اللجنة الفنية، لان اعمالها ستكون شاقة وجادة وذلك بسبب ضعف العمل المؤسسي و الموجود في كثير من الجهات . وهذا الامر يتطلب ارادة صادقة وقوية من جانب الحكومة في قيام السوق وبذل جهود مضاعفة من قبل اعضاء اللجنة الفنية الذين سيتم اختيارهم .

*ممثل محافظ البنك المركزي باللجنة الفنية (سابقاً)
الوكيل المساعد السابق للبحوث والإحصاء

تحت شعار (ربع قرن من الثقة» بنك التضامن يحتفل باليوبيل الفضي ويطلق مجموعة من الخدمات الجديدة)..

بنك التضامن يحتفل باليوبيل الفضي بمناسبة مرور 25 عام على تأسيسه

يعد بنك التضامن أحد أكبر البنوك اليمنية، ويمتلك شبكة واسعة في كافة أنحاء البلاد، تضم (37) فرعاً ومكتبا، ونحو (145) جهاز صراف آلي، وأكثر من (710) موظفاً، و(3300) وكيل حوالات معتمد، كما يمتلك قاعدة عملاء تعد الأكبر في البلاد.

شوقي أحمد هائل سعيد

عبدالجبار هائل سعيد

التأسيس

تأسس بنك التضامن عام 1996 كأول بنك اسلامي مملوك للقطاع الخاص، بقاعدة صغيرة قوامها بضع موظفين، ولعدم وجود هيكل مصرفي محلي وطني آنذاك، بذلت جهود مضاعفة، واقتضى الأمر البناء من الصفر على أيدي الرواد الأوائل، بقيادة المؤسس الحاج عبد الجبار هائل سعيد، الذي حمل رؤية واسعة لتطوير الاقتصاد الوطني، ووضع أسس متينة، تمثلت بإنشاء أول بنك إسلامي في اليمن، ليتواصل بعدها التطوير والتوسع في مختلف المدن والتجمعات السكانية باليمن، وفقاً لخطط مرسومة ومدروسة.

تحول رقمي

يتبنى البنك اليوم التحول الرقمي في مجال خدماته المالية والمصرفية، بإطلاق وتحديث خدمات الانترنت المصرفي، وكذا الجوال المصرفي، وخدمات الدفع الالكتروني، فضلا عن خدمات المغتربين اليمنيين، بغية تحقيق أعلى التوقعات للعملاء، وتوسيع شبكة الفروع والقنوات الإلكترونية، بما يلبي ويواكب الاحتياجات المتزايدة للعملاء.

دعم الشباب

وفي ضوء الهدف السامي المتمثل في تعزيز المسؤولية المجتمعية، يلتزم البنك بدعم وتشجيع الشباب من رواد الأعمال، كمبدأ رئيس منذ التأسيس، توج ذلك بإطلاق و رعاية العديد من المبادرات المتخصصة لرواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة.

علاقة وطيدة

تمكن بنك التضامن خلال سنوات عمله من اكتساب وبناء العلاقات الوطيدة مع كافة العملاء، وفي هذه المناسبة يحتفي البنك بهذه العلاقات العريقة والمميزة سواء مع العملاء داخل الوطن وخارجه، أو مع شبكة البنوك المراسلة العالمية التي تكونت كنتيجة حتمية لتطبيق بنك التضامن أعلى معايير الامتثال والشفافية، ما مكن البنك أيضا من حصد العديد من الجوائز في عدد من المحافل الدولية.

مكانة رائدة

ربع قرن من الثقة حقق فيها بنك التضامن مكانة رائدة في القطاع المصرفي، كمؤسسةٍ ترتكز على أسس مالية سليمة، وقيم إسلامية نبيلة، ونموذج يحتذى به في النمو المستدام، مكنه من تطوير نشاطه محليا ودوليا في مجالات الاستثمار والتمويل والتنمية الاقتصادية، ومن تجاوز كل التحديات.

ربع قرن من الثقة
A QUARTER CENTURY OF TRUST

محفظتي..
Mahfathati..
تغنيك عن الكاش

خدمة محفظتي

وبالتزامن مع احتفالات البنك، تم الإعلان عن تطوير مزايا خدمة «محفظتي» ذات الدفع الإلكتروني عبر الجوال المقدمة من بنك التضامن، بالإضافة إلى الإعلان عن تطوير وتحديث هوية وخدمات شبكة التضامن للتمويل الأصغر، والتي تعمل كشركة تابعة للبنك، إلى جوار شركة التضامن العقارية، وشركة تضامن كابيتال في البحرين، بهدف التنوع في تقديم الخدمات المالية تلبية لرغبات العملاء، فضلا عن مجموعة واسعة من التطويرات والتحديثات على مختلف المستويات.

التضامن للتمويل الصغير والأصغر
Tadhamon Microfinance

التضامن للتمويل الأصغر

يقوم البرنامج منذ إنشائه في العام (2006) في بنك التضامن بتقديم خدماته التمويلية، بصيغ المرابحات الإسلامية، من خلال (28) فرعًا منتشرًا في(12) من محافظات الجمهورية.

شركة التضامن العقارية المحدودة..
ذراع التطوير العقاري لبنك التضامن

شركة التضامن العقارية المحدودة
Tadhamon Real Estate Co. Ltd.
ثقة..لها أساس

تأسست شركة التضامن العقارية المحدودة في عام (2008) عن بنك التضامن كذراع للتطوير العقاري؛ لتكون مساهمًا فاعلًا في التطوير العمراني في اليمن، والسباقة إلى تنشيط الاقتصاد الوطني.

تعتمد الشركة في نشاطها على خبرات عالية وتكنولوجية حديثة في جميع مراحل التطوير والتنفيذ، للوصول إلى أفضل التصاميم المعمارية والإنشائية، لتقديم مجمعات سكنية، ومراكز تجارية متكاملة مبنية على التخطيط الحضري، وبعيد عن العشوائية، وبما يرضى عملاءنا الكرام، ويزيد من ثقتهم بنا، وطبقًا لأحدث المواصفات الفنية.

تم تنفيذ مدينة تضامن سيتي في ارتل، برج الماس في الحوبان تعز، برج صنعاء السكني جوار كلية الطب.

تضامن كول سنتر

تضامن كول سنتر
TADHAMON CALL CENTER
8001010

هو مركز خدمة هاتفية بأعلى المعايير التقنية لتلبية الاحتياجات المصرفية لعملائنا الكرام، والتي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع دون الحاجة إلى تقديم طلب أو مراجعة الفرع، من خلال الاتصال بالرقم المجاني ومن ثم اتباع التعليمات الصوتية.

ويقوم المركز باستقبال مكالمات العملاء الهاتفية والاستجابة السريعة لها سواء كانت طلبات أو استفسارات أو اعتراضات أو اقتراحات أو شكاوى والاستفادة منها بعد تحليلها وفلترتها ثم الرفع بها إلى مختلف إدارات البنك ذات العلاقة.

الحوالات السريعة

خدمة الحوالات السريعة من بنك التضامن للمغتربين اليمنيين والاستلام باليمن بالريال السعودي من فروع البنك وعبر أكثر من 3300 نقطة إستلام.

- حوالات شركة كويك باي التابعة للبنك الأهلي في السعودية.
- حوالات شركة إرسال التابعة للبريد السعودي.
- حوالات شركة إنجاز التابعة لبنك البلاد في السعودية.
- حوالات شركة محمد حسن يعلا للصرافة في السعودية.
- حوالات اليوسف للصرافة من البحرين.
- إرسال و استقبال حوالات شركة ويسترن يونيون العالمية من و إلى جميع الدول حول العالم.

تضامن باي
TADHAMON PAY
حوالات سريعة

المحافظ الالكترونية ومخاطرها السيبرانية (1)

فادي الأسودي*

تعتبر النقود واحدة من أهم اختراعات البشرية على الاطلاق، وقد عرف الانسان النقود بعدة اشكال وتطورت عبر السنين وذلك نتيجة لحاجة الانسان لوسيط ملموس تسهل له نشاطه حيث يقدر أن يأخذ أو يبادل السلع بها.

وبدأ الانسان بخطوات بسيطة جداً من أجل تسهيل حياته اليومية واخترع مبدأ المقايضة والتي سهلت له طريقة أخذ سلع لم تكن لديه، فعلى سبيل المثال المزارع والذي يربي الدجاج كان يستطيع أن يقايض المزارع الآخر الذي يربي البقر لكي يأخذ منه الحليب ويقوم بإعطائه البيض، ولكن شيء كهذا لم يستمر طويلاً لأن الانسان بدء بالتوسع وبدأت الممالك تنتشر حول العالم ولابد من نظام جديد للعملة والتبادل، فتم اختراع العملة المعدنية من الذهب والفضة والتي كانت مقبولة بين الممالك وأيضاً هذه العملات تحتفظ بقيمتها مع الزمن ويمكن تبادلها والاستفادة منها، ولكن مع تطور الزمن أصبح الاحتفاظ بالعملات الذهبية والفضية منهكاً حيث انها تحتاج الى خزائن حديدية لكي تحفظها وهنا كان بداية لشرارة ثورة النقود التي نعرفها اليوم وهي النقود الورقية ولكن بشكلها الأولي، حيث كان من يملك العملات الذهبية والفضية والسبائك يمكنه الذهاب الى التجار والصيارفة ويعهدون بها لهم، ويقوم التجار والصيارفة بإصدار أوراق تثبت أن لدى هؤلاء الناس عدد معين من العملات والسبائك ويمكن للشخص التعامل بالأوراق، حتى تطورت الفكرة وتم اصدار النقود الورقية التي نعرفها اليوم حيث كانت في البداية مدعومة بالذهب من قبل البنوك المركزية وبعد ذلك أصبحت الدول هي من تضمن قيمة هذه العملة النقدية، ولكن التطور لم يقف هنا وحسب حيث اننا في نهاية القرن العشرين بدأنا في حقبة جديدة وهي حقبة الانترنت، وأصبح من الواجب علينا تطوير النقود لكي تتلاءم مع هذه الثورة التكنولوجية الجديدة، وتم ادخال شكل جديد من أشكال النقود وهي النقود الالكترونية والتي يمكن تبادلها عبر الانترنت وبطرق تكنولوجية حديثة، وأصبحت البنوك حول العالم تتهافت من اجل دخول الحقبة الجديدة والتحول الرقمي الحاصل وذلك باعتماد الطرق الالكترونية للنقد، وإنشاء محافظ الكترونية تسهل للعملاء إجراء معاملاتهم المالية بكل سهولة ويسر، ولم يعد هناك حاجة لحمل الأموال في الجيوب والتعامل بها لشراء الحاجيات وتسديد الالتزامات، ويكفي أن تقوم بكل ذلك بضغطة زر واحدة لكي تتم هذه العمليات بكل بساطة والتي كانت معقدة في الماضي، وهذا وفّر للإنسان الوقت وأيضاً سبل الراحة.

المحافظ الالكترونية

هي نوع من أنواع المحافظ ولكن يتم حفظ الأموال بطريقة افتراضية virtual ويمكن بها اجراء المعاملات المالية ولكن بطريقة الكترونية، وهي تتكون من محورين أساسيين العتاد Hardware والبرمجيات Software، وبما أن ثورة الاتصالات الان في اوجها من تطور الهواتف الذكية فلم يكن من خيار أفضل من جعل المحافظ الالكترونية عبارة عن تطبيقات الكترونية في هذه الهواتف الذكية، وتعمل هذه التطبيقات إما عبر الانترنت أو عبر الرسائل القصيرة SMS.

ولكي نفهم كيف تعمل المحافظ الالكترونية بشكل أفضل فهي تتكون من ثلاث مكونات هي البنوك وهي التي تحفظ الأموال، والعملاء Agents ويقصد بهم أماكن تقديم الخدمات مثل الصرافين ونقاط البيع وغيرهم واخيراً شركات الاتصالات وهي الناقل للاتصال بين عميل البنك مع محفظته في البنك وطريقة الاتصال اما عن طريق الرسائل القصيرة SMS أو عن طريق الانترنت. وهذا مثال عن عملية شراء عن طريق المحافظ الالكترونية هو عملية شراء من موقع الكتروني، حيث يقوم العميل بالبحث عن منتج معين وعندما يجده يقوم بالضغط على زر الشراء في موقع التجارة الالكترونية، وهنا تبدأ عملية الشراء الالكترونية الحقيقية حيث يقوم المستخدم باستخدام محفظته الالكترونية من اجل الشراء حيث يقوم بعمل طلب من البنك لخصم مبلغ معين قيمة سلعة معينة ويقوم البنك بالتأكد من أن الرصيد موجود ومن بعد ذلك يتم التأكد من حساب الموقع الالكتروني في البنك وبعد ذلك يتم خصم النقود من حساب العميل لحساب الموقع الالكتروني.

المخاطر السيبرانية على المحافظ الالكترونية

دائماً المال هو الشيء الأول والذي يبحث عنه اللصوص، وعبر التاريخ ومازال اللصوص يحاولون سرقة الأموال والاستيلاء عليها اما عن طريق مقايضة السلع الوهمية، أو عمل صكوك أموال وهمية، وايضاً تزوير الأموال، والان بما أن الأموال تحولت الى صيغة رقمية فاللصوص ايضاً أصبحوا يقومون بالسرقة بشكل رقمي، وهنا تكمن المخاطر الكبيرة للمحافظ الالكترونية من الهجمات السيبرانية والتي يستخدم فيها الفضاء الرقمي كمكان لتنفيذ هذه الهجمات. وهناك أنواع كثيرة من الهجمات وسوف نركز في مقالتنا هذه على نوعين وهما الأهم، النوع الأول وهو هجمات على البنوك، والنوع الاخر هو الهجمات على العملاء أو أصحاب المحافظ الالكترونية.

الهجمات الالكترونية على البنوك

البنوك تعتبر المكان الذي فيه الأموال فالمخترقين هدفهم الرئيسي هو اختراق البنوك وسرقة أكبر كم ممكن من الأموال لذلك يقوم بتنفيذ هجمات اختراقات متقدمة جداً ومعقدة وعالية التقنية لأنهم يعرفون أن البنوك مؤمنة بشكل حصين، لذلك يركزون على هذه الأشياء في عمل اختراقهم.

الهندسة العكسية

المحافظ الالكترونية كما ذكرنا انفاً تعتمد اعتماداً كلياً على الهواتف الذكية وتكون المحافظ الالكترونية عبارة عن تطبيقات لذلك نجد أن المخترقين يقومون بعمل هندسة عكسية Reverse Engineering لهذه التطبيقات، حيث بهذه الطريقة يقومون بمعرفة كيف تم كتابة الكود لهذه المحفظة الالكترونية ومعرفة نقاط الضعف في المحفظة الالكترونية ومن ثم استهدافها، حيث يقوم بعض المبرمجين بنسيان بعض السطور المهمة مثل المفاتيح الخاصة بالتشفير private keys أو hardcoded passwords أو بعض الاسرار التي قد تؤدي الى اختراق البنك.

عمل Dynamic Code Analysis أو التحليل الديناميكي للتطبيقات وهي طريقة يقوم بها المخترقين بحقن اكواد في ذاكرة التطبيق من أجل جعل التطبيق يقوم بعمل شيء مخالف لما صمم له، ومثال على ذلك حتى تتضح الصورة ومثلاً أن الكثير من التطبيقات البنكية تقوم بمنع تشغيل تطبيقاتها على الأجهزة التي عليها root أو jailbreak أو التي قد تم التلاعب بالأنظمة الرئيسة لها وتعديلها، حيث يقوم المخترقين باستخدام هذه الأجهزة فعلياً من عمل الاختراق ولكن لان التطبيقات لا تعمل على هذه الأنظمة يقومون بعمل Dynamic instrumentation من اجل محاكاة عمل الأجهزة التي ليس بها تعديل.

استهداف نقاط الضعف في الـ APIs والـ Webhooks فعندما يتم ربط التطبيقات البنكية مع الخدمات الأخرى أو المواقع يتم عبر ما يسمى بال APIs (Application Programming Interface) وايضاً عبر تقنية ال webhooks حيث يتم عمل اندماج للخدمات، فعلى سبيل المثال إذا كان البنك يعمل مع مواقع التجارة الالكترونية فإنه سوف يوفر API للمواقع حتى يتمكنوا عبره من انجاز المعاملة المالية، حيث يتم تقييد المعاملة المالية في موقع التجارة الالكترونية ويتم ارسال الحوالة المالية الى حسابهم البنكي، ولكن في بعض الأحيان تظهر مشاكل خطيرة في ال APIs يتمكن المخترقون عبرها من عمل استهداف كبير اما لقواعد بيانات المواقع والخدمات وبعض الأحيان قد تتضرر البنوك بسبب هذه الاختراقات، وقد تحصل هجمات مثل SQL Injection أو حقن لقواعد البيانات وبعض الأحيان قد يصل الاختراق الى مرحلة ال RCE (Remote Code Execution) يتم بها السيطرة كلياً على موارد الموقع أو البنك.

*رئيس قسم الدعم التقني كاك بنك

باقة مـزايا

بـ 1000 .. لف الدنيا لف

300 دقيقة مكالمات ، 200MB نت ، 100 SMS

إشترك شهرياً بـ 1000 ريال واحصل على مزايا بقيمة ***3800*** ريال

- للإشتراك أرسل كلمة (مـــزايا) إلى الرقم 1000 .
- العرض خاص بمشتركي الدفع المسبق .
- المكالمات داخل الشبكة .
- السعر لايشمل الضريبة.
- لمزيد من المعلومات أرسل (مـــزايا) إلى 123 مجاناً .

Yemen Mobile
يمن موبايل

معنا .. إتصالك أسهل

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

بطائقنا المصرفية الجديدة

بسريعة وبسهلة

ومزودة بخاصية *Contactless*

www.ibyemen.com

Iby_bank